EXEMPLAIRE D'ARCHIVES
FILE COPY
A retourner / Return to Distribution C. 111

إضافة
لتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة السابعة والثلاثون
الملحق رقم ١٢ ألف (A/37/12/Add.1)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

إضافة
لتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة السابعة والثلاثون

الملحق رقم ١٢ ألف (A/37/12/Add.1)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٨٢

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالـة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

وقد صدر تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين تحت الرمز A/37/12 (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢) .

Digitized by UNOG Library

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢]

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن اعمال دورتها الثالثة والثلاثين		
(جنيف ، ١١ الى ٢٠ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٨٢)		
أولا — مقدمة	١ — ١٧	١
ألف — انتخاب اعضاء مكتب اللجنة	٢	١
باء — التشيل في اللجنة	٣ — ٧	١
جيم — اقرار جدول الاعمال	٨	٣
دال — البيان الاستهلالي الذى أدلى به رئيس اللجنة التنفيذية	٩ — ١٧	٤
ثانيا — المناقشة العامة	١٨ — ٤٣	٦
المناقشة العامة	١٨ — ٤٢	٦
مقررات اللجنة	٤٣	
ثالثا — الحماية الدولية	٤٤ — ٧٠	١٣
استنتاجات اللجنة	٧٠	٢٠
رابعا — انشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين	٧١ — ٩٦	٢٤
مقررات اللجنة	٩٦	٢٩
خامسا — الشؤون الادارية والمالية	٩٧ — ١٠٤	٣٣
مقررات اللجنة	١٠٤	٣٤
سادسا — مركز التبرعات والاحتياجات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٢ و١٩٨٣	١٠٥ — ١١٠	٣٧
مقررات اللجنة	١١٠	٣٨
سابعا — جدول الاعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين للجنة التنفيذية	١١١	٣٩
ثامنا — أية مسائل أخرى	١١٢ — ١١٣	٤٠
مقرر اللجنة	١١٣	٤٠

Digitized by UNOG Library

المحتويـــــات (تابع)

الصفحـة

المرفـــــق

بيان افتتاحي ادلى به مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أمـــام اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الثالثة والثلاثيـــن ، ١١ تشريـن الاول / اكتوبـر ١٩٨٢ ..... ٤١

Digitized by UNOG Library

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن أعمال دورتها الثالثة والثلاثين *

(جنيف، ١١ الى ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢)

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الثالثة والثلاثين في قصر الأمم في جنيف في الفترة من ١١ الى ٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ . افتتح الجلسة الرئيس المنتهية مدته الذى ادلى ببيان موجز رحب فيه بوجه خاص بناميبيا التي مثّلها مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، التي انتخبت عضوا في اللجنة (مقرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٨٢ / ١١٠ المؤرخ في ١٦ نيسان / ابريل ١٩٨٢) . وبناء على اقتراح الرئيس ، وقف الأعضاء دقيقة حدادا على اللاجئين الذين فقدوا حياتهم منذ انتهاء الدورة الثانية والثلاثين للجنة .

ألف - انتخاب أعضاء مكتب اللجنة

٢ - وفقا للمادة ١٠ من النظام الداخلي التي تنص على ان ينتخب أعضاء المكتب لمدة سنة كاملة ، انتخبت اللجنة بالتزكية الأعضاء التالية اسماؤهم :

الرئيس : السيد ع. خرما (لبنان)

نائب الرئيس : السيد هـ. اورلوف (السويد)

المقرر : السيد ع. لجرى (تونس)

باء - التمثيل في اللجنة

٣ - كانت الدول التالية الأعضاء في اللجنة ممثلة في الدورة :

الارجنتين	بلجيكا	السودان
استراليا	تايلند	السويد
اسرائيل	تركيا	سويسرا
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	تونس	الصين
	الجزائر	فرنسا
اوغندا	جمهورية تنزانيا المتحدة	فنزويلا
ايطاليا	الدانمرك	فنلندا
البرازيل	زائير	الكرسي الرسولي

* صدر سابقا تحت الرمز A/AC.96/614 .

Digitized by UNOG Library

كنـــدا	المملكة المتحدة لبريطانيـــا العظمى وايرلندا الشمالية	نيكاراغوا
كولومبيـا		هولندا
لبنـــان	ناميبيا (التي مثّلها مجلـــس الأمم المتحدة لناميبيا)	الولايات المتحدة الامريكية
ليســوتو		اليابان
مدغشـقر	النرويـــج	يوغوسلافيا
المغـرب	النمســـا	اليونـــان
	نيجيريـــا	

٤ — وكانت حكومات الدول التالية ممثلة بصفة مراقبين :

اثيوبيا	الجمهورية الدومينيكية	كوبـا
الاردن	الجمهورية العربية السورية	كوستاريكا
اسبانيا	جمهورية الكاميرون المتحدة	الكونغو
الامارات العربية المتحدة	جيبوتي	الكويت
اندونيسيا	السلفادور	لكسمبرغ
انغـولا	السنغال	مالطـة
ايرلندا	شـــيلي	ماليزيا
باكستان	الصومال	مصـــر
البرتغال	العراق	المكسيك
بنمـــا	غواتيمالا	موزامبيق
بوتسوانا	الفلبين	نيوزيلندا
بوروندى	فييت نام	هايتي
بوليفيـا	قبرص	الهند
بـــيرو	كمبوتشيا الديمقراطية	هندوراس
الجماهيرية العربية الليبية		

وقد قام بتمثيل فرسان مالطة مراقب .

٥ — وكانت منظومة الأمم المتحدة ممثلة على النحو التالي :

الأمانة العامة للأمم المتحدة ، مكتب مفوض الأمم المتحدة لناميبيا ، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، مؤسسة الأمم المتحـــدة

Digitized by UNOG Library

لرعاية الطفولة ، برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، برنامج متطوعي الأمم المتحدة ، برنامج الأغذية العالمي ، منظمة العمل الدولية ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الصحة العالمية ، البنك الدولي ، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، الاتحاد البريدي العالمي ، المنظمة الدولية للملاحة البحرية .

٦ — ومثّل المنظمات الحكومية الدولية التالية مراقبون عنها :

اللجنة الحكومية الدولية للهجرة ، لجنة الاتحادات الاوروبية ، جامعة الدول العربية ، منظمة الوحدة الافريقية ، المصرف الاسلامي للتنمية .

٧ — ومثل في الاجتماع ايضا المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

جيم — اقرار جدول الأعمال

٨ — قررت اللجنة التنفيذية اقرار جدول الأعمال التالي :

١ — افتتاح الدورة .

٢ — انتخاب أعضاء مكتب اللجنة .

٣ — اقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية اخرى (A/AC.96/608).

٤ — المناقشة العامة .

٥ — الحماية الدولية (بما في ذلك النظر في تقرير اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية (A/AC.96/613)) (A/AC.96/609/Rev.1 و Corr.1) .

٦ — انشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/AC.96/606 و Corr.1 و Corr.3 ، و 607 ، و 610 و Corr.1).

٧ — المسائل الادارية والمالية (بما في ذلك تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية (A/AC.96/612))(A/AC.96/604 و Add.1 ، 606 و Corr.1 و Corr.3 ، و 610 و Corr.1 ، 611 و Corr.1 و Add.1).

٨ — مركز التبرعات والاحتياجات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ (A/AC.96/605).

٩ — النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين للجنة التنفيذية .

١٠ — أية مسائل اخرى .

١١ — اعتماد مشروع تقرير الدورة الثالثة والثلاثين .

Digitized by UNOG Library

دال - البيان الاستهلالي الذى ادلى
به رئيس اللجنة التنفيذية

٩ - أشاد رئيس اللجنة التنفيذية المنتخب حديثا بسلفه والمقرر ، وشكر اولئك الذين كانوا قد اقترحوا ترشيحه وثنّوا عليه . وقال ان مشكلة اللاجئين قد تفاقمت دون هوادة خلال السنوات الاربع الماضية سواء في ضخامتها أو في تعقيدها . وأضاف ان التدفقات الجديدة والمستمرة خلال هذه الفترة تطلبت بذل جهود مكثفة دائبة من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي .

١٠ - ومضى قائلا ان الجمعية العامة كانت قد تناولت طائفة عريضة من الحالات المتصلة باللاجئين والنازحين واعتمدت عددا من القرارات التي تدعو الى اتخاذ اجراءات محددة او ايلاء اهتمام خاص للمشاكل المتصلة بمجموعات الأشخاص الذين تعني بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

١١ - وواصل الرئيس كلامه قائلا انه اثلج صدره ان يلاحظ ان استجابة المجتمع الدولي للمبادرات التي قام بها المفوض السامي كانت ايجابية وسريعة ، وان المفوض السامي من جانبه واصل اتصالاته الوثيقة والمنتظمة وتبادل المعلومات مع كل قطاعات المجتمع الدولي .

١٢ - وخلال الفترة نفسها ، تزايدت أهمية الوكالات الطوعية والمنظمات غير الحكومية التي تكون في كثير من الاحيان بمثابة الشركاء التنفيذيين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ونالت منظمات كثيرة منها ، مثل لجنة الصليب الاحمر الدولية ورابطة جمعيات الصليب الاحمر ثناء مستحقا على ما قامت به من أعمال .

١٣ - واستطرد يقول ان من الضرورى ان يضع المفوض السامي سياسة ذات وجهة ميدانية وان يجرى تنسيقا أوثق مع الوكالات الاخرى من أجل تطوير برامج اللاجئين من تقديم المساعدات والاغاثة والعناية والاعالة في حالات الطوارئ الى تحقيق الحلول الدائمة .

١٤ - واضاف يقول انه مازالت هناك تحديات هامة وخطيرة في ميدان الحماية الدولية ، ذلك ان مصدر معظم حالات اللاجئين القائمة اليوم هو النزاعات المسلحة أو الاضطرابات الداخلية . ونتيجة لذلك اضحى من الضرورى التركيز على معايير موضوعية أوسع بدلا من تطبيق معايير فردية في تحديد وضع اللاجئين . ومما يبعث على الغبطة في هذا الصدد ، ان نلاحظ ان اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية ، في دورتها المعقودة قبل الدورة الثانية والثلاثين للجنة التنفيذية ، قد ادرجت التعريف الموسع الوارد في اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي تنظم الجوانب الخاصة لمشاكل اللاجئين في افريقيا وفي الاستنتاجات التي توصلت اليها اللجنة بشأن حماية من ينشدون اللجوء في حالات التدفق الواسع النطاق ، وان الجمعية العامة كذلك قد اعتمدت معايير أوسع نطاقا عند الاشارة الى الاشخاص الذين تشملهم حالات تشبه حالات اللاجئين .

١٥ - وأعرب الرئيس عن أمله ان يؤدى الاهتمام المتزايد بالأسباب الجذرية لحالات اللاجئين الى ايجاد أوضاع أفضل في بلدان المنشأ ، لتدارك هجرة اللاجئين الجماعية . بيد انه من

Digitized by UNOG Library

الضرورى ، في الوقت نفسه ، ان توجه اللجنة اهتمامها الى المسائل الخطيرة المتعلقة بالهجمات العسكرية على المخيمات والمستوطنات التي تعني بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والى مسألة انقاذ اللاجئين الذين يكونون في حالة استغاثة وهم في عرض البحر .

١٦ — وذكر الرئيس ان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، عند الاضطلاع بأنشطتها ، تحتاج الى خدمة ميدانية حديثة حسنة التكوين ومؤهلة تأهيلا عاليا ، فضلا عن تدفق سليم من التوجيهات المتعلقة بالسياسة والتعليمات الادارية بين المقر الرئيسي والميدان .

١٧ — وفي الختام ، اعرب الرئيس عن أمله في ان تتمكن اللجنة من وضع حلول بنّاءة للمشاكل التي تواجه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجالات الحماية والادارة والتنظيم من أجل مواصلة التقدم المحرز في تلك المجالات .

Digitized by UNOG Library

ثانيا ـ المناقشة العامة

(البند ٤ من جدول الاعمال)

١٨ـ هنّأ جميع المتكلمين أعضاء المكتب على انتخابهم وأعربوا عن تعاطفهم الخاص مع الرئيس الذى كانت بلده ، لبنان ، مؤخرا مسرحا فاجعا لاعتداءات قاسية لا انسانية على مخيمات اللاجئين ، وشجبت بالاجماع .

١٩ـ وأصغى الممثلون باهتمام وتقدير للبيان الاستهلالي الذى أدلى به المفوض السامي والمستنسخ في مرفق هذا التقرير . وجاء نمطه المتغير متوافقا مع المشاغل الحالية للجنة ؛ اذ قدم تقييما مثيرا للفكر بشأن ما تواجهه المفوضية من مشاكل وقضايا معقدة ذات أهمية أساسية . وأشاد المتكلمون بالمفوض السامي وموظفيه ، في تعليقهم على البيان ، للأعمال البالغة القيمة التي واصلت المفوضية أداءها لصالح اللاجئين في جميع أنحاء العالم .

٢٠ـ ولاحظ العديد من المتكلمين مع الارتياح أن السنة التي مرت منذ الدورة الأخيرة للجنة التنفيذية لم تشهد تدفقات جديدة رئيسية للاجئين ؛ بيد ان حالة اللاجئين في العالم ما زالت شديدة بشكل باعث على الأسى ، كما أن جميع البوادر تشير الى أن قضايا اللاجئين ستظل تتطلب اهتماما دقيقا في السنوات القادمة . وعلى هذا فهناك حاجة الى بذل جهود متواصلة للتخفيف من محنة ملايين اللاجئين وتكثيف البحث عن حلول دائمة . كما أنه يتعين على المجتمع الدولي ، بالاضافة الى ذلك ، بذل كل ما في وسعه لتخفيف العبء الاجتماعي ـ الاقتصادى الواقع على كاهل بلدان اللجوء التي استقبلت اللاجئين بكرم فائق .

٢١ـ ومن المهم جدا ، في هذه الظروف ، ادراك الأسباب الجذرية المؤدية الى وقوع حالات اللاجئين ، عن طريق بذل جميع الجهود الممكنة في المحافل المناسبة . وقد تم الترحيب بالمبادرات المتخذة مؤخرا في هذا المجال ، ولا سيما بالدراسة المعنية بحقوق الانسان والهجرات الجماعية ، المقدمة الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الثامنة والثلاثين ، وبقرار الجمعية العامة ٣٦/١٤٨ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ الذى يتناول التعاون الدولي لتلافي حدوث تدفقات جديدة من اللاجئين ، كما جرى التأكيد على أهمية زيادة هذه الجهود وغيرها .

٢٢ـ وتم التسليم بأن أسباب ونتائج حالات اللاجئين مترابطة ترابطا وثيقا . بيد أن جميع المتكلمين أكدوا ، في نفس الوقت ، أهمية الطبيعة الانسانية المحضة وغير السياسية التي تتميز بها أنشطة المفوض السامي والتي تشكل متطلبا أساسيا لفعالية الحماية والمساعدة المقدمة للاجئين والنازحين الذين تعني بأمرهم المفوضية . وفي هذا الاطار ، ارتأت قلة من الوفود ، رغم ذلك ، ان المفوض السامي يتمتع بالفعل ببعض المرونة ـ من خلال نهجه الاقليمى في معالجة مشاكل اللاجئين ـ التي تمكنه من التأثير في الأحداث التي كان يمكن ، لولا ذلك ، أن تسبب تدفقات للاجئين . ويستطيع المفوض السامي ، على نحو مماثل ، ان يمارس سلطته المعنوية عن طريق التحدث ضد الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان .

Digitized by UNOG Library

٢٣- وأشار العديد من المتكلمين الى أن الازدياد ، الذى لم يسبق له مثيل ، في مشاكل اللاجئين منذ الجزء الأخير من السبعينات ، يشكل تحديا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . وقد عهدت الجمعية العامة ، نتيجة لهذا ، الى المفوضية بمهام تتجاوز مسؤولياتها التقليدية وفقا للنظام الأساسي . وقد تمكنت المفوضية ، بفضل ما تتسم به ولايتها من مرونة ، من تكييف أنشطتها ، على نحو عملي ، لخدمة قضية اللاجئين والنازحين الذين تعني بهم المفوضية . والولاية كافية ، على هذا النحو ، لمعالجة حالات اللاجئين المتطورة . وارتأى بعض المتكلمين أن هناك مجالا لتحسين تطبيق هذه الولاية . وكان من رأى متكلمين كثيرين آخرين بقاء الولاية دون تغيير . وكان هناك اتفاق ، عند الاشارة على نحو خاص الى المناقشة المقبلة في الجمعية العامة بشأن استمرار مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، على وجوب بقاء المفوضية فترة خمس سنوات أخرى . وكان من رأى متكلم واحد وجوب اقامة المفوضية على أساس دائم .

٢٤- وقيل أن المفوضية ، في فترة تزايدت فيها المهام والمسؤوليات قد سعت ، استجابة لطلبات محددة في أغلب الأحيان ، الى تزويد أعضاء اللجنة التنفيذية بالمزيد من المعلومات من حيث النوع والكمية . ورحب المتكلمون بهذا التحسن في تدفق المعلومات بين المفوضية وأعضاء اللجنة التنفيذية . وأشاروا الى ان الوثائق المتعلقة بالدورة الحالية للجنة ، والرسائل الدورية للمعلومات عن مختلف جوانب أنشطة المفوضية ، فضلا عن الاجتماعات غير الرسمية ، بما في ذلك الحلقة الدراسية عن " المبادئ التوجيهية لأنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين" ، تمثل كلها أمثلة طيبة لزيادة الشفافية . ورأى بعض المتكلمين ، مع امتداحهم التقدم المحرز ، وجود مجال للمزيد من التحسينات ، بينما قال آخرون أنه لا ينبغي للطلب الدائم على المزيد من المعلومات أن يوجد عبئا اداريا مفرطا للمفوضية .

٢٥- وقيل أن المسؤوليات المتزايدة للمفوضية تؤكد دور اللجنة التنفيذية في الاضطلاع الكامل بوظائفها وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي . ومن شأن استمرار الحوار بين جميع أعضاء اللجنة التنفيذية والمفوضية أن يفيد الطرفين ، كما أنه ، في التحليل النهائي ، في صالح اللاجئين . وأشار أحد المتكلمين الى أن مشاركة اللجنة التنفيذية على نحو أكثر ايجابية يمكن أن يتيسر عن طريق ادراج بند اضافي في جدول الأعمال يتعلق بالاجراءات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية استجابة لمقررات دورتها السابقة . وقال متكلمون آخرون أنه بينما يتعين على اللجنة التنفيذية بوضوح أن تؤدى دورها كاملا ، يجب على المفوض السامي أن يحتفظ بمرونته لأن اللجنة لا ترغب في التعدى على اختصاصاته .

٢٦- وأكد عدد كبير من المتكلمين على الأهمية الرئيسية لوظيفة الحماية الدولية التي تضطلع بها المفوضية . وأعربوا عن بالغ قلقهم ازاء استمرار الانتهاكات الصارخة لحقوق اللاجئين الأساسية التي تقع من خلال الاعتداءات العسكرية على مخيمات اللاجئين والاعادة القسرية والاحتجاز . وأشاروا أيضا الى ضرورة التزام الحكومات بصكوك اللاجئين الدولية ذات الصلة . كما جرى التأكيد على ضرورة تعاون الحكومات مع المفوض السامي لتسهيل ممارسة وظيفة الحماية الدولية التي يضطلع بها .

٢٧- وأكد عدد من الممثلين أيضا أهمية ما تقدمه اللجنة الفرعية المعنية بالحماية الدولية

Digitized by UNOG Library

وتأكيدها . وقد تم سرد المسائل الأخرى ، التي أثيرت في المناقشة العامة حول الحماية الدولية ، تحت ذلك البند .

٢٨- وقد اتضح لمعظم المتكلمين أن اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية ، التي أنشأتها اللجنة التنفيذية في عام ١٩٨١ ، قد أثبتت فائدتها وأنها تعمل بكفاءة في اطار صلاحياتها . وقد أتاحت المناقشات ، التي دارت في اللجنة الفرعية ، أن يصبح الأعضاء أكثر علما بالطريقة والروح التي تدير بها المفوضية أنشطتها . وقيل أنها تشكل ، بصفتها تلك ، عنصرا هاما في الجهود المستمرة المبذولة لتحسين تدفق المعلومات ، وخليق بها أن تواصل ، عن طريق استمرار الاجتماعات غير الرسمية واجتماعات اللجنة ، العمل كمحفل للحوار البناء بين اللجنة التنفيذية والمفوضية .

٢٩- ولاحظ متكلمون كثيرون التقدم المحرز حتى الآن ، فحثوا المفوض السامي على متابعة جهوده الرامية الى تعزيز ادارة المفوضية على جميع الأصعدة . وجرى التأكيد على أن اقامة هيكل اداري فعّال ينبغي أن يشمل تنظيما ميدانيا معززا حتى يتسنى الاكثار من تفويض السلطة . ويتعرض المجتمع الدولي لضغوط مالية يرجح تضاؤلها في السنوات القادمة حسب جميع الاحتمالات . ولذا فان هناك حاجة الى جهاز اداري يجرى تحسينه باستمرار . وأعرب بعض المتكلمين ، في هذا الصدد ، عن تفهمهم لأن نقصان النفقات التشغيلية لا يستتبع نقصانا مقابلا في النفقات الادارية على نحو فوري تلقائي ؛ ورأوا أيضا أن من الصعب قبول نمو الميزانيات الادارية للمفوضية ، خاصة بالنظر الى المصاعب الاقتصادية العالمية الراهنة ، وأكدوا أن الحاجة الى الاقتصاد ضرورة لازمة للمفوضية مثلما هي لسائر وكالات الأمم المتحدة . ومن ناحية أخرى من الواضح أنه لا ينبغي لهذه الاعتبارات أن تؤثر على ما تتطلبه مساعدة اللاجئين من احتياجات شرعية لها ما يبررها .

٣٠- وفي عملية تعزيز الممارسات الادارية للمفوضية ، القائمة على نحو مستمر ، ينبغي أيضا ايلاء المراعاة الواجبة الى المبادئ المعمول بها في الأمم المتحدة بشأن مسائل سياسة التوظيف ، تمشيا مع النظام الأساسي للمفوضية وقرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة . وعلى الرغم من احراز بعض التقدم ، لاحظ بعض المتكلمين أنه لا يزال هناك ، وفقا لتلك المبادئ ، مجال كبير لتحسين تكوين الموظفين .

٣١- وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن أسفهم لأن التقرير النهائي لدائرة التنظيم الاداري المتعلق بطرق ادارة المفوضية وهيكلها التنظيمي غير متاح كيما تنظر فيه اللجنة . وقد اقترح لذلك أن يقوم المفوض السامي بتعميم التقرير الكامل ، بأسرع ما يمكن ، وان يرتب أمر اجراء المناقشات في الوقت المناسب حول ملاحظاته على هذا التقرير .

٣٢- واعتبرت مسؤولية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن توفير العون الانساني في حالات الطوارئ ، بوصفها المنسق فيما يعنيها من حالات الكوارث التي هي من صنع الانسان ، أمرا ذا أهمية حيوية . ومن المهم بدرجة مماثلة ضرورة قيام المفوضية بالتماس تعاون الهيئات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وفقا للقرارات والمقررات المتعلقة بهذا الموضوع والتي اصدرتها الجمعية العامة ولجنة التنسيق الادارية .

Digitized by UNOG Library

٣٣— على أنه ينبغي في كل حالة من حالات الطوارئ هذه البدء ، بأسرع ما يمكن ، في الاضطلاع بالأنشطة الرامية الى تحقيق حالة من الاكتفاء الذاتي ، الاجتماعي والاقتصادي ، للاجئين . وقد أشار كثير من المتكلمين الى الحاجة الى تشجيع الحكومات على التخطيط لهذه الأنشطة في اطار خططها الانمائية القومية . وبمجرد تحقيق حالة الاكتفاء الذاتي ، تتولى السلطات القومية مسؤولية بذل المزيد من الجهود الانمائية التي تدعمها ،عند الضرورة المساعدة الخارجية . وفي جميع مراحل هذه العملية ، تستطيع المفوضية ، كما يجب عليها ، أن تقوم بدور نشط حفّاز .

٣٤— واتفق الجميع على مسؤولية المفوض السامي في تشجيع الحلول الدائمة والعاجلة لمشاكل اللاجئين ، وذلك بالتعاون الوثيق مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية؛ وأعاد الكثيرون تأكيد رأيهم بأن العودة الطوعية الى الوطن ، حيثما أمكن ذلك ، ما زالت هي الحل المثالي . وكان هناك ادراك بأن السعي لتحقيق حلول دائمة ، في حالات كثيرة ، تحكمه عوامل خارجة عن سيطرة المفوضية . ورغم ذلك أعرب عدة متكلمين عن رأيهم بأن الأمر يقتضي اتخاذ المفوضية اجراءات أكثر فعالية في ميدان الحلول الدائمة . واقترح أحد المتكلمين ادراج مسألة الحلول الدائمة في جدول أعمال اللجنة التنفيذية اعتبارا من عام ١٩٨٣ .

٣٥— وما زالت حالة اللاجئين مبعث قلق بالغ، ولا سيما في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . ولا تزال افريقيا تقوم بايواء أكبر عدد من السكان اللاجئين في العالم ، ولكن عمليات العودة للوطن ، التي تمت مؤخرا بنجاح ، تثير الأمل في تحقيق نتائج ايجابية أخرى في المستقبل؛ وثمة حاجة في نفس الوقت الى تكثيف التوطين المحلي في الحالات التي تبدو فيها أن العودة الاختيارية غير ممكنة . وأشير الى أن عدد اللاجئين في الجزء الغربي من آسيا ، في حد ذاته ، يبعث على الانزعاج الشديد . ففي باكستان ، ظلت رعاية واعالة ما يقرب من ٢٫٨ مليون لاجئ— وهو أكبر تجمع للاجئين في أي بلد واحد في العالم — تشكل تحديا هائلا للبلد المضيف وللمجتمع الدولي ولمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهناك حاجة الى تقديم مساعدة مستمرة واسعة النطاق من المجتمع الدولي . وفيما يتعلق بجنوب شرقي آسيا ، أعرب عن الأمل في ان تكتسب العودة الاختيارية الى الوطن زخما . ويجب ، في نفس الوقت ، ابقاء معدل اعادة التوطين في مستوى يتناسب مع الاحتياجات . وأكد الكثير من المتكلمين على أهمية " برنامج الرحيل المنظم " في اطار المشاكل القائمة في تلك المنطقة . وأشار عدة متكلمين الى حالة اللاجئين التي تتدهور باستمرار في أمريكا الوسطى وأعربوا عن أملهم في أن تقوم المفوضية بتعزيز أنشطتها في تلك المنطقة .

٣٦— وطوال المناقشة المتعلقة بحالات محددة للاجئين ، أشاد كثير من المتكلمين ببلدان اللجوء ، ولا سيما الأقل نموا ، اعترافا بتضحياتها ومساهماتها . وقد أثنوا أيضا على هذه البلدان لاستمرارها في تقديم الضيافة والمساعدة بسخاء . وتخفيفا لأعبائها ، حثوا الحكومات الأخرى على أن تساعد بروح من التضامن واقتسام الأعباء على الصعيد الدولي ، في توفير الحلول بمستوى يقابل حجم كل حالة من حالات اللاجئين .

Digitized by UNOG Library

٣٧- وأعرب بعض المتكلمين عن أسفهم لأن المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة للاجئين في افريقيا لم يأت بالنتائج المرجوة ، وحثوا المفوضية ، بوصفها أحد أعضاء لجنة التوجيه ، على متابعة بذل الجهود لتحديد الموارد اللازمة لتغطية الاحتياجات ذات الأولوية المعروضة على المؤتمر . وكان من رأي أحد المتكلمين أن ثمة حاجة ملحّة الى عقد مؤتمر آخر بشأن اللاجئين في افريقيا لاستعراض تجربة المؤتمر الأول ولتوليد موارد اضافية .

٣٨- واستمعت اللجنة الى بيان من المراقب عن منظمة الوحدة الافريقية الذي ركز على تعقد مشاكل اللاجئين في افريقيا وازدياد تفاقمها بفعل العوامل الاقتصادية . وقد تتبع أنشطة منظمة الوحدة الافريقية لصالح اللاجئين ، ولا سيما في ميدان التعليم ، وأشاد بشدة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبالوكالات الطوعية ، لأعمالها الانسانية .

٣٩- وقد أدلى مراقبان من المجلس الدولي للوكالات الطوعية ولجنة الصليب الأحمر الدولية ببيانين أجملا فيهما اهتمامهما بقضايا اللاجئين . وقد أعرب مندوب المجلس عن انزعاجه لتدهور حالات اللاجئين في العالم وللمسائل الخطيرة التي يطرحها ذلك في مجال الحماية والمساعدة . وأكد من جديد التزام الوكالات الطوعية بدور المفوضية وتصميمها على المساهمة في ايجاد حلول لأسباب تحركات اللاجئين وللنتائج المترتبة عليها . وأعرب المتكلم عن رأيه في أن المفوضية يمكن أن تنظر في تكوين فريق عامل بشأن موضوع " اللاجئين والتنمية " . وأشار مندوب لجنة الصليب الأحمر الدولية الى القرار الهام الذي اتخذه مؤتمر الصليب الأحمر الدولي الرابع والعشرون ، الذي عقد في مانيلا في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ بشأن تقديم معونة الصليب الأحمر الدولي الى اللاجئين . وقد تعهد القرار بدعم أعمال المفوضية وبكفالة التعاون الوثيق بين المنظمتين في مجالات الأنشطة الخاصة بكل منهما . وحدد المتكلم أيضا ما قامت به لجنة الصليب الأحمر الدولية خلال العام الماضي من أعمال تتعلق باللاجئين ولاسيما في ميدان جمع شمل الأسر .

٤٠- واستعرض مراقب منظمة العمل الدولية التعاون القائم بين المنظمة والمفوضية ، والذي يرجع تاريخه الى عام ١٩٥١ ، ولاحظ أنه قد تم الاتفاق على اصدار تعليمات مشتركة لموظفي المنظمتين بغية زيادة التعاون الميداني بينهما . وأشار المراقب الموفد من البنك الدولي الى أول دور يقوم به البنك ، على أساس تجريبي ، في مشروع لتوليد العمالة سيستفيد منه اللاجئون في باكستان .

٤١- وأشاد الكثير من المتكلمين بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الحكومية الدولية والوكالات الطوعية والمنظمات غير الحكومية . وأثنوا على تعاونها القيّم مع المفوضية ودعمها لها ، وكذلك على ما تقدمه من مساعدة انسانية لصالح اللاجئين والأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية . وأعرب عن الرغبة في أن ترتبط المنظمات غير الحكومية بشكل أوثق بجميع مراحل مشاريع العون . وأثناء المناقشة ، وصف الممثلون والمراقبون أيضا الجهود التي تبذلها حكوماتهم ، على الصعيدين القومي والدولي ، لصالح الأشخاص الذين يعنى بهم المفوض السامي .

٤٢- وأثنى المفوض السامي ، في رده على ما أثير في المناقشة ، على النقاط الهامة الحسنة التوقيت التي طرحت والتي سترجع اليها المفوضية في الوقت المناسب . وأعرب عن عميق تقديره

Digitized by UNOG Library

لما أبدى من دلائل كثيرة لدعم أعمال المفوضية بما في ذلك مختلف الالتزامات المالية التي أعلنتها شتى الوفود . ولاحظ في امتنان أن الدورة الحالية للجنة التنفيذية قد بدأت على نحو بنّاء جدا .

مقررات اللجنة

٤٣- ان اللجنة التنفيذية

(أ) قد قدمت تهانيها لأعضاء المكتب لانتخابهم ، وأعربت عن تعاطفها الخاص مع رئيس اللجنة ، الذى كانت بلده ، لبنان ، مؤخرا مسرحا فاجعا لأحداث قاسية ؛

(ب) أعربت عن تقديرها للبيان الاستهلالي الذى أدلى به المفوض السامي والذى قام فيه ، في جملة أمور ، بمشاركة أعضاء اللجنة التنفيذية في المشاكل والقضايا المعقدة ، ذات الأهمية الأساسية ، والتي تواجه المفوضية في مجال تحويل المبادئ والافكار الى ممارسة واجراءات يومية لصالح اللاجئين ؛

(ج) لاحظت أنه بينما لم تحدث زيادة في عدد اللاجئين في العالم ، فان مشاكل اللاجئين ظلت حادة ، على نحو مقلق ، ولاسيما في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وأنه بالرغم من وقوع بعض التطورات المشجعة ، يلزم بذل المزيد من الجهود لاعانة اللاجئين ، ولاسيما في تلك المناطق ؛

(د) أكدت ضرورة مواصلة بذل كل ما يمكن من جهود لمعالجة مشكلة اللاجئين من جذورها في المحافل المناسبة ، ورحبت بمختلف المبادرات التى تم اتخاذها في الأمم المتحدة في هذا الصدد ؛

(هـ) أعادت تأكيد الطابع الانساني وغير السياسي المحض للأنشطة التى يضطلع بها المفوض السامي بوصفها متطلبا أساسيا من أجل تقديم الحماية والمساعدة ، على نحو فعّال ، للاجئين والنازحين الذين تهتم بهم المفوضية ؛

(و) أعربت عن اعتقادها بأن ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مرنة الى حد كاف وقابلة للتكيف مع المتطلبات المتغيرة ومن ثم ملائمة لحالة اللاجئين المتطورة ؛

(ز) رحبت بتحسن تدفق المعلومات بين أعضاء اللجنة التنفيذية والمفوضية بما في ذلك نوعية وكمية الوثائق التي أتيحت قبل دورات اللجنة التنفيذية وأثناءها ؛

(ح) رجت من المفوض السامي أن يواصل الحوار ويزيد تعزيزه بغية تمكين اللجنة التنفيذية من أداء وظائفها على نحو تام فيما يتعلق بالبرامج وفقا لقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي المتصلة بالموضوع ؛

(ط) لاحظت مع بالغ القلق استمرار الانتهاكات الشديدة لحقوق اللاجئين الأساسية ، وخاصة الاعتداءات العسكرية على مخيمات اللاجئين والاعادة القسرية والاحتجاز ، ودعت الحكومات الى الالتزام بالصكوك الدولية ذات الصلة ؛ وأشارت الى ضرورة تعاون الحكومات ،

Digitized by UNOG Library

تعاونا ، كاملا ، مع المفوض السامي بغية تسهيل ممارسته الفعّالة لوظيفته الأساسية في مجال الحماية الدولية ؛

(ى) أدانت بشدة الاعتداءات اللاانسانية على مخيمات اللاجئين والمذابح التي تعرض لها آلاف الأبرياء من اللاجئين والنساء والأطفال وكبار السن الفلسطينيين ، فضلا عن المواطنين اللبنانيين ؛

(ك) أكدت المساهمة الهامة المستمرة للجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية ، والتي قامت مرة ثانية ، خلال الدورة الحالية ، بتحديد وتأكيد الأهمية الحيوية لحماية اللاجئين (ينظر في تقرير اللجنة الفرعية تحت البند ٥) ؛

(ل) أعربت عن تقديرها للأعمال التي قامت بها اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية ، التي أثبتت فائدتها ، على أساس الصلاحيات الممنوحة لها (ينظر في تقرير اللجنة الفرعية تحت البند ٧) ؛

(م) حثت المفوض السامي على مواصلة بذل جهوده في تكييف الممارسات التنظيمية للمفوضية مع المتطلبات الجديدة بغية تزويد اللاجئين في جميع أنحاء العالم بأكثر الخدمات فعالية من ناحية التكلفة ، وأكدت أهمية التنظيم ذى الوجهة الميدانية ، كما عمدت ، في الوقت الذى أسفت فيه لتأخير وضع التقرير النهائي لدائرة التنظيم الادارى ، الى الاعراب عن رغبتها في أن تجرى ، في الوقت المناسب ، مناقشة لملاحظات المفوض السامي على ذلك التقرير ؛

(ن) دعت المفوض العام الى اتباع سياسة توظيف تتفق مع قرارات ومقررات الجمعية العامة واللجنة التنفيذية ذات الصلة ؛

(س) رجت من المفوض السامي أن يواصل ، تنسيق الجهود التي تبذلها المفوضية في ميدان المساعدة الانسانية الطارئة تنسيقا وثيقا مع تلك التي تبذلها سائر هيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة ، وفقا للقرارات والمقررات الصادرة عن الجمعية العامة ، مثل القرار ٢٢٥/٣٦ وعن لجنة التنسيق الادارية ؛

(ع) لاحظت مع التقدير ان كثيرا من برامج المساعدة تطورت من مرحلة الطوارئ الى حالة التدعيم ، وحثت المفوض السامي على أن يقوم ، بتعاون وثيق مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ، بتكثيف البحث عن حلول دائمة وعاجلة لمشاكل اللاجئين ، بما في ذلك العودة الاختيارية للوطن ، كلما أمكن ؛

(ف) لاحظت مع التقدير المساهمات الكبيرة التي تقدمها بلدان اللجوء بقبولها اعدادا كبيرة من اللاجئين ، وحثت الحكومات الأخرى على أن تسهم في توفير الحلول الملائمة للاجئين بروح من التضامن وتقاسم الأعباء على الصعيد الدولي ؛

(ص) أشادت بسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والوكالات الطوعية وسائر الهيئات الحكومية الأخرى لتعاونها القيّم مع المفوض السامي ولما قدمته من مساعدة انسانية لصالح اللاجئين النازحين ؛

(ق) أثنت على المفوض السامي وموظفيه للأعمال البالغة القيمة التي تواصل المفوضية أداءها لصالح اللاجئين في جميع أنحاء العالم .

Digitized by UNOG Library

ثالثا - الحماية الدولية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٤ - عرض السيد ب . هـ . ر. مارشال (المملكة المتحدة) رئيس اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية، وهو يفتتح المناقشة حول البند ٥ من جدول الأعمال، تقرير الجلسة السابعة للجنة الفرعية . وقال ان اللجنة الفرعية قد نظرت في تقرير الفريق العامل عن المشاكل المتصلة بانقاذ ملتمسي اللجوء الذين هم في حالة شدّة في البحر وعن متابعة استنتاجاتها السابقة المتعلقة بتحديد مركز اللاجئين . وأولت اللجنة الفرعية انتباها خاصا لمسألة الهجمات العسكرية على مخيمات ومستوطنات اللاجئين في الجنوب الافريقي وفي أماكن أخرى . وذكر فيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة ان اللجنة الفرعية على وعي تام بالعلاقة بين أعمالها، وبين المسائل الأوسع نطاقا الخارجة عن ولاية المفوض السامي، وانها قد أعجبت بما أبداه السيد ف . شنايدر من معرفة بمشكلة الهجمات العسكرية، وانها على ثقة من أنه سيكمل مهمته بنجاح وفقا للأسس المحددة في تقريره التمهيدي .

٤٥ - وعرض مدير الحماية الدولية الوثيقة A/AC.96/609/Rev.1 و Corr.1 التي وصفت المشاكل الرئيسية التي صودفت في السنة الماضية الى جانب بعض التطورات الايجابية التي ساعدت في اضفاء الاشراق على صورة كانت ستبدو بدونها قاتمة . وقال انه كان من بين هذه التطورات الايجابية القيام في الدورة الأخيرة للجنة التنفيذية باعتماد الاستنتاجات المتعلقة بحماية ملتمسي اللجوء في حالات التدفق الواسع النطاق . وأضاف ان هذه الاستنتاجات تشكل نقطة تحوّل في تاريخ الحماية الدولية للاجئين حيث أنها تضع مبادئ أساسية ومعايير دنيا لمعاملة ملتمسي اللجوء في حالات التدفق الواسع النطاق، وتعنّت الأشخاص المعنيين طبقا لتعريف اللاجئ في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين (١) وبروتوكول عام ١٩٦٧ (٢) والتعريف الموسّع للاجئ الوارد في اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩، وتوصي بأن تسمح الدول لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالوصول الى ملتمسي اللجوء هؤلاء حتى تتسنى لها ممارسة وظيفة الحماية الدولية المنوطة بها والاشراف على تحقيق رفاهيتهم . وتشمل التطورات الايجابية البارزة الأخرى ابرام اتفاق بين الحكومة التايلندية الملكية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - التي كانت تتصرف باسم ١٢ بلدا مانحا - من أجل برنامج لمكافحة القرصنة في بحر الصين الجنوبي، وانضمام الصين الى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ التي أصبحت، بعد انضمام اليابان والفلبين وتشاد وبوليفيا في وقت سابق، الدولة الطرف الثالثة والتسعين في هذين الصكين .

٤٦ - ومن بين المشاكل الخطيرة التي واجهت المفوضية خلال السنة الماضية الاعتداءات المتكررة على الحقوق الأساسية للاجئين . فقد انتهك مبدأ عدم الاعادة القسرية - وهو قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي، بل ورفض منح حق اللجوء المؤقت لأشخاص التمسوا اللجوء هربا من الاضطهاد أو القمع أو النزاع المسلح ؛ والتجؤ الى حجج قانونية غامضة لانكار أن ملتمسي اللجوء لاجئون ؛ وتعرّض اللاجئون الى ظروف وسوء معاملة غير محتملة في معسكرات الاحتجاز المكتظة ؛

Digitized by UNOG Library

وقتلت مجموعات من ملتمسي اللجوء وهم في طريقهم أو بعد أن عبروا الحدود البرية ؛ واعترض سبيل سفن مملوءة بملتمسي اللجوء وأعيدت . وكانت الهجمات العسكرية على اللاجئين المقيمين في المخيمات ذات طابع مفزع بصورة خاصة .

٤٧ - وهناك خطر شديد يتمثل في أن التدابير السلبية أو التقييدية التي تتخذها الدول نتيجة السأم من الدعوات المتكررة الى تقديم المساعدة أو الرغبة في السيطرة على تحركات السكان أو ردعها قد تقوّض الهياكل القانونية لحماية اللاجئين التي أقيمت بعناية على مدى أكثر من نصف قرن . وعلى حين أنه يتعين أن تكون الجهود الرامية الى معالجة الأسباب الجذرية للهجرات الجماعية موضع ترحيب شديد فانه ينبغي ألا يكون لذلك تأثير ضار على أسس نظام الحماية الدولية . والواقع أن من الضروري وضع اجراءات للدخول تكون أكثر سرعة وفعالية والاستفادة على نحو أفضل من آليات التضامن الدولي . ولا ينبغي مع ذلك التشكك في المبادئ الأساسية لقانون اللجوء واللاجئين لمجرد أن المهاجرين لأسباب اقتصادية أو الذين تدفعهم الرغبة المحضة في تحقيق المنفعة الشخصية سعوا للاعتراف بهم بوصفهم لاجئين ، وينبغي أن يجرى تحديد مركز اللاجئ بانصاف ووفقا للمعايير القانونية المقبولة .

٤٨ - ومن بين الحلول الثابتة لمشاكل اللاجئين تبرز العودة الاختيارية الى الوطن بوصفها ذات أهمية خاصة ولاسيما في حالات اللاجئين الحالية الواسعة النطاق الناتجة عن النزاعات المسلحة أو الانتفاضات الداخلية . ونظرا لأن العودة الاختيارية الى الوطن تعتمد على الظروف في البلد الأصلي فان اقامة علاقة ثقة مع ذلك البلد وكذلك اقامة حوار بين بلد اللجوء والبلد الأصلي على الصعيد الانساني ، ان أمكن ، يمكن أن يسهلا ذلك الحل .

٤٩ - وكجزء من جهود المفوضية لتشجيع تدريس قانون اللاجئين نظمت سلسلة من المحاضرات حول هذا الموضوع بالتعاون مع المعهد الدولي للقانون الانساني في سان ريمو وكانت موجهة في المقام الأول الى الموظفين المسؤولين مباشرة عن شؤون اللاجئين في بلدانهم .

٥٠ - وكان على المفوضية أن تعتمد في تنفيذها لمهامها على ثقة ودعم الحكومات ، الأمر الذي استلزم من المفوضية بطبيعة الحال أن تتوخى في عملها أكبر قدر من الحيطة . ومتى يتسنى تعزيز تلك الثقة كان لزاما على المفوضية أن تعمل أيضا بأسلوب غير سياسي على الاطلاق كما هو منصوص عليه بالتحديد في نظامها الأساسي .

٥١ - وفي النقاش الذي تلا ذلك ، علّق عدد من المتكلمين على مختلف النقاط التي أثيرت في المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية والتي رئي أنها تقدم عرضا صريحا وشاملا للمشاكل القائمة حاليا في هذا الميدان .

٥٢ - وفي أثناء المناقشة التي دارت بشأن البند ٥ من جدول الأعمال ، في اطار المناقشة العامة ، كرر عدد كبير من المتكلمين التأكيد على أهمية مهمة الحماية الدولية التي تضطلع بها المفوضية . وقال أحد المتكلمين ان شعبة الحماية الدولية هي ضمير المفوضية والمجتمع العالمي في ذلك الميدان .

Digitized by UNOG Library

٥٣ - وأكد كثير من المتكلمين أن الاتجاهات الراهنة التي تنطوي على زيادة مستمرة في عدد ملتمسي اللجوء والانتكاس الاقتصادي ينبغي ألا تؤدي بأي حال من الأحوال الى تدهور المبادئ الراسخة للحماية الدولية . وأشار أحد الممثلين الى أن الصكوك الدولية الحالية المعنية باللاجئين اعتمدت في وقت كانت تواجه الحكومات فيه مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة . وكان من رأي أحد المتكلمين أنه على الرغم من أن سياسة البلدان المتقدمة النمو تتأثر بالانتكاس الاقتصادي ، فان التطبيق المتزايد الدقة للمعايير المتعلقة باللاجئين - وهو شيء لا يمارس في بلده - أمر يدعو للأسف . وقال متكلم آخر أنه يرى أن مبادئ الحماية الدولية ذات تطبيق عالمي ودائم ولا ينبغي تعديلها لمواجهة حالات طارئة . وخلال المناقشة العامة نبّه أحد المتكلمين الى خطر تشويه مبادئ الحماية الدولية - ولا سيما مبدأ عدم الاعادة القسرية - عن طريق اساءة التفسير من جانب الحكومات في جهودها لتناول مختلف المشاكل الراهنة .

٥٤ - وأشار عدد من المتكلمين في المناقشة العامة أيضا الى الحاجة الى تناول أسباب مشاكل اللاجئين التي هي، مع ذلك ، مسألة تخرج عن اختصاصات اللجنة التنفيذية . وفي هذا الصدد أكدت الحاجة الى المحافظة على الطبيعة الانسانية وغير السياسية البحتة للمفوضية . وأكد أحد المتكلمين أثناء المناقشة العامة أنه لا ينبغي لجهود معالجة أسباب مشاكل اللاجئين أن تؤثر بأية حال تأثيرا ضارا على مبادئ الحماية الدولية .

٥٥ - وبالنسبة لمشكلة الطلبات المنافية للأصول للحصول على مركز اللاجئ ، أشار متكلم الى أن الحكومات تسعى في مواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة الى حماية أسواق العمل لديها بتقييد الهجرة . ولهذا فان أعدادا كبيرة من المهاجرين الباحثين عن فرص أفضل للعمل يسعون الى الدخول بوصفهم ملتمسي لجوء ، وهو تطوّر حتّم بدوره اتخاذ اجراءات من جانب الحكومات للتعرف على الأشخاص الذين من الواضح أنهم ليسوا ملتمسي لجوء **مخلصي النوايا والتخلص** من مزاعمهم في هذا الشأن . وأضاف أن وفده يسر أن اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية ستنظر في اجتماعها القادم في مسألة الطلبات المنافية للأصول للحصول على مركز اللاجئ . وشدد على الحاجة الى تناول هذه المشكلة من وجهة نظر حماية نظام اللجوء والى تجنب خطر تقويضه أو تخريبه .

٥٦ - وأعرب ممثل في أثناء المناقشة العامة عن القلق ازاء ممارسة " الردع الانساني " التي أدخلها عدد من الدول التي تواجه تدفقا كبيرا من ملتمسي اللجوء . ورأى ممثل آخر في معرض كلامه في اطار البند ٥ من جدول الأعمال بعض المزايا في هذه الممارسة حيث أنها تثبط القادمين الجدد ، ولا سيما أولئك الذين يكون دافعهم الى التماس اللجوء اقتصاديا محضا . وقال فيما يتعلق بالصلة بين منح حق اللجوء المؤقت واعادة التوطين ان التفاهم الذي تم التوصل اليه في اجتماع عام ١٩٧٩ بشأن اللاجئين والأشخاص المشردين في جنوب شرقي آسيا (٣) أكد الحاجة الى القيام ، في اطار من التضامن الدولي واقتسام الأعباء ، باعادة توطين ملتمسي اللجوء من الهند الصينية الذين سمح بلجوئهم على أساس مؤقت . وأشار الى أنه على الرغم من

Digitized by UNOG Library

هذا التفاهم فان هناك في شتى أرجاء جنوب شرقي آسيا أعدادا كبيرة من أولئك الأشخاص الذين سمح لهم بالدخول الى بلدان اللجوء الأول منذ مدد تصل الى ثمانية أعوام مضت ولا يزالون ينتظرون حلا دائما . وقال ان الوقت ربما يكون قد حان لوضع مبادئ توجيهية جديدة بشأن هذا الأمر .

٥٧ - وقال كثير من الممثلين ، الذين تكلموا في اطار البند ٥ من جدول الأعمال وفي أثناء المناقشة العامة ، أنهم ينظرون بقلق الى مختلف التطورات السلبية الموصوفة في المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية وكذلك في الفرع المتعلق بالحماية الدولية في تقرير المفوض السامي المقدم الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين (٤) . وأعرب عن الجزع الشديد ازاء ما أوردته التقارير من انتهاكات لمبدأ عدم الرد وجرى التشديد مرارا على الحاجة الى المراعاة الدقيقة لهذه القاعدة الأساسية . وقال ممثل وهو يتكلم في أثناء المناقشة العامة أنه يرى أنه ينبغي النظر الى مبدأ عدم الاعادة القسرية والسماح المؤقت بوصفهما قاعدتين ملزمتين من قواعد القانون الدولي .

وذكر المراقب عن المجلس الدولي للوكالات الطوعية ، وهو يتكلم أيضا في أثناء المناقشة العامة ، أن مبدأ عدم الاعادة القسرية ينبغي أن يطبّق على الأشخاص الذين لا يستطيعون اثبات حقهم في المطالبة بالحصول على مركز اللاجئ ولكن لا يمكن ضمان سلامتهم البدنية في حالة اعادتهم قسرا لبلدانهم الأصلية .

٥٨ - ورحّب عدد من المتكلمين بانضمام مزيد من الدول الى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ وأكدوا أهمية انضمام الصين . بيد أن واحدا من الممثلين وجّه الانتباه الى أنه لا زالت هناك بعض الدول التي لديها مشاكل لاجئين على نطاق واسع ولم تنضم بعد الى الصكوك الدولية المعنية باللاجئين .

٥٩ - وأشار متكلم الى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالتحديد وذكر أنه يبدو أن هناك فراغا فيما يتعلق بحمايتهم . وقال متكلم آخر ، في معرض كلامه في أثناء المناقشة العامة ، أنه يرى أن اختصاصات وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لا تتضمن أي ولاية لحماية اللاجئين الفلسطينيين . ولهذا فانه يرى أنه ينبغي تعديل الصكوك الدولية ذات الصلة المعنية باللاجئين حتى تتوفر الحماية على النحو الواجب لجميع اللاجئين دون استثناء .

٦٠ - وسلّم عديد من المتكلمين بأهمية الجهود الرامية الى الوصول الى فهم أفضل للقانون الدولي للاجئين ورحّبوا بالمبادرة التي اتخذتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع المعهد الدولي للقانون الانساني في سان ريمو لتنظيم سلسلة من المحاضرات عن قانون اللاجئين . واقترح أحد الممثلين أن يجرى ، على نطاق واسع ، تعميم استنتاجات وتوصيات الندوة المعنية بتعزيز حقوق الانسان الأساسية للاجئين ونشرها وتدريسها ، المعقودة في طوكيو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ (٥) ، على كل من يحتمل أن يكون معنيا بتدريس مبادئ الحماية الدولية .

Digitized by UNOG Library

٦١ - وأشار عدد من الممثلين الى مختلف المسائل التي درستها اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية . وفيما يتعلق بالمشاكل المتصلة بانقاذ ملتمسي اللجوء الذين يكونون في حالة شدة في البحر ، أعرب عن القلق في خلال مناقشة البند ٥ من جدول الأعمال وفي أثناء المناقشة العامة على حد سواء ازاء وجود عدد أقل من السفن التي تنتشل عددا أقل من ملتمسي اللجوء . وأعرب ممثل في حديثه في أثناء المناقشة العامة عن اعتقاده بأن هذا يدل على تزايد عدم الاستعداد من جانب ربابنة السفن للوفاء بالتزاماتهم وأنه ينبغي توجيه جهود الى القضاء على مثبطات الانقاذ . وذكرت احدى الممثلات في كلامها في اطار البند ٥ من جدول الأعمال أن حكومتها أعطت تعليمات محددة الى ربابنة السفن لانقاذ ملتمسي اللجوء الذين يكونون في حالة شدة في البحر . وقالت ان الأشخاص الذين يتم انقاذهم بهذه الطريقة يستطيعون البقاء بصفة دائمة في بلدها أو أنه يمكن اعادة توطينهم في أماكن أخرى . وجرى التشديد بصفة عامة على مبدأ تقاسم الأعباء في حالة الأشخاص الذين يتم انقاذهم في البحر . وقال متكلم آخر أنه يرى أنه يمكن تقاسم المسؤوليات التي تضطلع بها كل من الدول المعنية على نحو أكثر تكافؤا عن طريق خطة من النوع الموصوف في الفقرة ١١ من تقرير اللجنة الفرعية ، والتي تتصور قيام ترتيب يتألف من مجموعة عروض لاعادة التوطين تقدمها دولة العلم أو غيرها من الدول ويستكمل ، في حالة الضرورة ، بترتيبات تمويلية . وذكر أنه يرى أيضا أن الفكرة القائلة بأنه ينبغي انزال ملتمسي اللجوء ، الذين تم انقاذهم ، في الميناء التالي المقرر للسفينة التوقف فيه ليس لها أساس في القانون الدولي وتضع عبئا ثقيلا ، لا داعي له ، على السفن التي يبعد ميناء توقفها التالي بمسافة طويلة عن مكان الانقاذ .

٦٢ - وأعرب في اطار البند ٥ من جدول الأعمال وأيضا في خلال المناقشة العامة عن الجزع ازاء التدهور في السلامة البدنية للاجئين . وأشار بعض المتكلمين الى أن الحماية الدولية أصبحت تشمل الآن الحماية البدنية للاجئين وملتمسي اللجوء . وذكر المراقب الممثل للمجلس الدولي للوكالات الطوعية أن الوكالات التي يمثلها لن تبدى قلقها ازاء هذا التدهور فحسب وانما ستشارك أيضا بنفسها ، كلما كان ذلك ضروريا ومناسبا ، في الجهود الرامية الى زيادة حماية اللاجئين .

٦٣ - وأعرب عدد من المتكلمين عن الفزع ازاء المذبحة التي ارتكبت مؤخرا في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان . وجرى الاعراب أيضا عن السخط فيما يتعلق بالهجمات العسكرية التي وقعت على مخيمات ومستوطنات اللاجئين في افريقيا وأمريكا الوسطى وكان هناك ارتياح عام لأن اللجنة التنفيذية عاكفة الآن على دراسة هذه المسألة . ورحب كثير من المتكلمين بتعيين المفوض السامي السيد شنايدر لدراسة هذه المسألة . وتطلع عدة متكلمين الى أن تتاح لهم فرصة مبكرة للنظر في تقريره الأخير الذى يأملون أن يؤدى الى اعتماد تدابير ملموسة لضمان سلامة مخيمات اللاجئين . وأشار متكلم الى أنه أمكن في بلده تفادى مشكلة الهجمات العسكرية على وجه التخصيص على مخيمات ومستوطنات اللاجئين وذلك باندماج اللاجئين في

Digitized by UNOG Library

المجتمعات المحلية . الا أنه أوضح أن اللاجئين يتكرر تعرضهم الى أشكال أخرى من العنف مثل الاختطاف والاغتيال . وفي أثناء المناقشة العامة أشار عدة متكلمين الى ضرورة أن تكون مخيمات اللاجئين بعيدة عن الحدود والى أن من واجب اللاجئين مراعاة قوانين البلد الذى يلجأون اليه . وقال المراقب الممثل للجنة الصليب الأحمر الدولية أن منظمته على استعداد لأن تدرس ، اذا طلب اليها ذلك ، الطريقة التي تستطيع بها ، في حدود اختصاصاتها والوسائل المتاحة لها ، أن تتعاون على نحو أكبر في اتخاذ تدابير لحماية مخيمات اللاجئين ضد الهجمات العسكرية .

٦٤ - وفي خلال المناقشة العامة أشير ، على نطاق واسع ، الى هجمات القرصنة على ملتمسي اللجوء في البحر بوصفها أمرا يثير القلق المتواصل . وأعرب عن الارتياح لابرام ترتيب في حزيران/يونيه ١٩٨٢ بين الحكومة التايلندية الملكية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باسم ١٢ حكومة مانحة يستهدف مكافحة القرصنة في بحر الصين الجنوبي . بيد أنه جرى التأكيد على أنه لا يمكن اعتبار هذا الترتيب كافيا لمواجهة المشكلة ، وسلّم بالحاجة الى مزيد من التعاون الدولي المتضافر . وأشار متكلم الى ضرورة أن يتعاون المجتمع العالمي مع أشد البلدان تأثرا في المنطقة حتى يمكن حل المشكلة بصورة نهائية . وأعرب الممثل ذاته أيضا عن رأى مفاده أنه ينبغي اقناع البلد الأصلي لملتمسي اللجوء من ضحايا هجمات القرصنة بتسهيل الرحيل المنظم حتى لا يضطر مواطنوه الى تعريض حياتهم للخطر في أعالي البحار . وأكد عدة متكلمين التزام حكوماتهم بدعم الجهود الرامية الى مكافحة القرصنة . وأشار أحد الممثلين الى الحاجة الى تجديد الاتفاق المبرم بين المفوضية وتايلند وتمديده الى ما بعد مدة سريانه الحالية .

٦٥ - وفيما يتعلق بتحديد مركز اللاجئين أشير الى أن هذا الأمر يثير مسائل ذات طبيعة قانونية وتقنية واجرائية . وذكرت ممثلة ان الاجراء المتعلق بتحديد مركز اللاجئين في بلدها يمكن اعتباره مرضيا ، وعلى الأخص ، لأنه ينص على اشتراك المفوضية وكذلك يتضمن اجراء للطعن . وأعرب متكلم آخر عن الرأى القائل بأن وجود اتفاق عمل مرض بين المفوضية والسلطات الحكومية ذات الصلة ، أفضل من اجراء جامد لا يستطيع تلبية احتياجات جميع الحالات التي قد تنشأ . وقال انه يرى أن المناقشات في اللجنة الفرعية المعنية بالحماية الدولية أوضحت صعوبة وضع اجراءات متماثلة لجميع البلدان . وقال ممثل آخر ، مبديا موافقته على استنتاجات اللجنة الفرعية بشأن هذا الموضوع ، أنه كان باستطاعة حكومته أن تقبل الاستنتاجات الأبعد أثرا الواردة في وثيقة العمل المقدمة من المفوض السامي بشأن هذه المسألة (EC/SCP/22/Rev.1).

٦٦ - وأشار عدة متكلمين الى التشريع الجديد المتعلق باللاجئين والذى اعتمد في بلد كل منهم وأعربوا عن تقديرهم للمشورة التي أسدتها المفوضية في أثناء اعداد هذا التشريع . وقال أحد الممثلين ان التشريع المتعلق بالأجانب واجراء تحديد مركز اللاجئين هما الآن قيد الاستعراض في بلده وأن الاستنتاجات التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية حول البند ٥ من جدول الأعمال ستدرس بعناية في أثناء تلك العملية .

Digitized by UNOG Library

٦٧ - وفي خلال المناقشة العامة أكد أحد الممثلين على أهمية تحديد مركز اللاجئين في حالات اللاجئين الواسعة النطاق . وقال انه وان كان جميع الأشخاص في المرحلة الطارئة قد يحتاجون الى الحماية فانه لا يمكن تلقائيا مساواة ملتمسي اللجوء باللاجئين ؛ وان الأشخاص الذين حدد مركزهم بوصفهم لاجئين هم وحدهم الذين يتمتعون بالحق في اعادة التوطين أو في حلول دائمة أخرى . وأشار متكلم آخر الى أن ملتمسي اللجوء يكون لهم الحق في حالات التدفق الواسع النطاق في التمتع ببعض المعايير الأساسية للحماية . وأعرب ممثل آخر عن رأى مفاده أنه ينبغي للجنة التنفيذية أن تجرى مزيدا من الدراسة لظاهرة الهجرة الجماعية .

٦٨ - وأشير في أثناء مناقشة البند ٥ من جدول الأعمال ، وفي المناقشة العامة أيضا الى الحاجة الى تشجيع ايجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين . واقترح ممثل ادراج هذا الموضوع كبند دائم في جدول أعمال اللجنة الفرعية المعنية بالحماية الدولية وأيضا في جدول أعمال اللجنة التنفيذية . وجرى النظر على نطاق واسع الى عودة اللاجئين الاختيارية الى الوطن على أنها أفضل الحلول المرغوب فيها . وأشار عدة متكلمين الى أنه لا يمكن تحقيق هذا الحل الا من خلال ازالة الأسباب الجذرية التي أدت الى رحيل اللاجئين من بلدانهم الأصلية . وأبدى أحد المتكلمين اتفاقه مع وجهة النظر المعرب عنها في المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية والقائلة بأنه ينبغي للبلدان الأصلية أن تتعاون في جهود تسهيل العودة الاختيارية الى الوطن . واقترح المتكلم ذاته أن تنظر المفوضية في ايفاد بعثة لتقصي الحقائق للتحقق من الرغبات فيما يتعلق بالعودة الاختيارية الى الوطن من جانب اللاجئين الفييتناميين المبعثرين في أرجاء شرقي وجنوب شرقي آسيا . وفي خلال المناقشة العامة أشار عدة متكلمين أيضا الى تجنس اللاجئين في بلدان اللجوء كحل آخر هام لمشاكل اللاجئين .

٦٩ - وفي ختام المناقشة اعتمدت اللجنة التنفيذية الاستنتاجات التالية التي تشمل الاستنتاجات التي أوصت بها اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية .

Digitized by UNOG Library

٧٠- استنتاجات اللجنة

(١) لمحة عامة

ان اللجنة التنفيذية :

(أ) كررت الاعراب ، عن الأهمية الأساسية للحماية الدولية بوصفها احدى المهام الرئيسية المسندة الى المفوض السامي . بمقتضى النظام الأساسي للمفوضية .

(ب) اعادت تأكيد اهمية المبادئ الأساسية للحماية الدولية ولا سيما مبدأ عدم الاعادة القسرية الذى بدأ يكتسب تدريجيا صفة القاعدة الآمرة في القانون الدولي ؛

(ج) اعربت عن قلقها لأن المشاكل الناشئة في ميدان الحماية الدولية قد ازدادت خطورة منذ الدورة الثانية والثلاثين للجنة ولأن الحقوق الأساسية للاجئين وملتمسي اللجوء قد انتهكت في مناطق مختلفة من العالم ، وذلك في جملة امور ، عن طريق الهجمات العسكرية على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ، وأعمال القرصنة والاعادة القسرية للاجئين وملتمسي اللجوء الى بلدانهم الأصلية ؛

(د) ادركت قلق الحكومات الناتج عن تدفقات الأشخاص على نطاق واسع والاتجاهات الانتكاسية الحالية في مناطق مختلفة من العالم ؛ وأعربت عن أملها ، رغم ذلك ، ان لا تؤدى هذه التطورات الى ممارسات تقيدية في مجال منح حق اللجوء أو في تطبيق مفهوم اللاجئ ، الى تقويض المبادئ الاساسية للحماية الدولية ؛

(هـ) لاحظت مع الارتياح ، الجهود المتخذة في المحافل الأخرى لدراسة أسباب تحركات ملتمسي اللجوء الواسعة النطاق وأعربت عن أملها ان تتمخض هذه الجهود عن تخفيض ملموس في حجمهم ؛ وأكدت ، رغم ذلك ، ان هذه الجهود ينبغي ان لا تضعف بأى حال من الأحوال المبادئ الأساسية للحماية الدولية ؛

١ و) لاحظت بارتياح التقدم المستمر منذ الدورة الثانية والثلاثين للجنة ، فيما يتعلق بحالات الانضمام الى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ ورحبت بانضمام اليابان وبوليفيا والصين الى هذين الصكين الدوليين الأساسيين المتعلقين باللاجئين ؛

(ز) اعربت عن أملها في أن تنضم دول اخرى الى الاتفاقية والبروتوكول والى الصكوك الدولية الأخرى التى تحدد الحقوق الأساسية للاجئين على الصعيدين العالمي والاقليمي ؛

(ح) لاحظت مع الارتياح التدابير التي اتخذتها أو تفكر في اتخاذها حاليا دول مختلفة لضمان التنفيذ الفعال لالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية والبروتوكول ، ولا سيما فيما يتعلق باجراءات تحديد مركز اللاجئين ؛

(ط) رحبت بالقبول المتزايد الاتساع لمبادئ الحماية الدولية من جانب الحكومات والجهود التي يبذلها المفوض السامي لتحقيق فهم أوسع لقانون اللاجئين الدولي ؛ وحثت على مواصلة تطوير قانون للاجئين وزيادة تفصيله استجابة الى المشاكل الانسانية الجديدة والمتغيرة وغيرها من المشاكل المتعلقة باللاجئين وملتمسي اللجوء ؛

Digitized by UNOG Library

(ى) رحبت بمبادرة المفوض السامي لتنظيم سلسلة من المحاضرات بشأن قانون اللاجئين بالتعاون مع المعهد الدولي للقانون الانساني في سان ريمو ؛

(ك) أحاطت علما ، مع التقدير من جديد ، بأعمال اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية التي استمرت في دعم جهود المفوض السامي لتقديم الحماية الدولية ، ولا سيما من خلال تأكيد المعايير الأساسية لمعاملة اللاجئين وملتمسي اللجوء ، وزيادة توضيح تحديدها وتطويرها ؛

(ل) أعربت عن الأمل في أن تعقد اللجنة الفرعية اجتماعا غير رسمي في أقرب وقت ممكن من عام ١٩٨٣ لاجراء المزيد من النظر في مسألة الهجمات العسكرية على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم التي تقلق المفوض السامي ، أو غير ذلك من المسائل المتعلقة بالسلامة البدنية للاجئين وملتمسي اللجوء .

(٢) <u>تقرير الفريق العامل بشأن المشاكل المتعلقة بانقاذ ملتمسي اللجوء الذين هم في حالة شدّة في البحر</u>

ان اللجنة التنفيذية :

(أ) احاطت علما بتقرير فريق الخبراء العامل بشأن انقاذ ملتمسي اللجوء في البحر (EC/SCP/21) ؛

(ب) كررت تأكيد الطابع الأساسي للالتزام بانقاذ ملتمسي اللجوء الذين هم في حالة شدّة في البحر ؛

(ج) أكدت أهمية قيام الدول الساحلية ، ودول العلم وبلدان اعادة التوطين والمجتمع الدولي ككل باتخاذ الخطوات الملائمة لتسهيل الوفاء بهذا الالتزام من مختلف أوجهه ؛

(د) رأت أن حل المشاكل المتصلة بانقاذ ملتمسي اللجوء في البحر ينبغي الا تلتمس في سياق القواعد القانونية فحسب وانما ينبغي أن يلتمس أيضا من خلال الترتيبات العملية الهادفة قدر الامكان الى ازالة الصعوبات التي ووجهت حتى الآن ؛

(هـ) لاحظت ان تقرير فريق الخبراء العامل يتضمن عددا من المقترحات الهادفة الى تحقيق مثل هذه الترتيبات وطلبت الى مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين دراسة جدوى هذه المقترحات ؛

(و) أحاطت علما بالتقرير الأولي المقدم من المفوض السامي (EC/SCP/24) ورجت من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مواصلة دراستها للمسألة وتقديم تقرير الى اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثلاثين ، عن طريق لجنتها الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية .

Digitized by UNOG Library

(٣) الهجمات العسكرية على مخيمات ومستوطنات اللاجئين في الجنوب الافريقي وأماكن أخرى

ان اللجنة التنفيذية :

(أ) أكدت الأهمية الأساسية لاحترام المبادئ ذات الصلة في القانون الدولي الانساني على النحو الوارد في المذكرة التي أعدتها المفوضية (EC/SCP/25) ؛

(ب) أعربت عن اقتناعها بأن بامكان المفوضية أن تسهم على نحو ملموس ، ضمن نطاق ولايتها ، في مساعي الهيئات الأخرى المعنية أيضا بالمشكلة وأن تساعدها في الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة الى كل منها في هذا الشأن ، في المحافظة على الصفة الانسانية وغير السياسية للمفوضية ؛

(ج) أعربت عن قلقها العميق ازاء مشكلة استمرار الهجمات العسكرية على مخيمات ومستوطنات اللاجئين على النحو الذى تجلى في الأحداث المفجعة والقاسية وغير الانسانية التي وقعت مؤخرا في لبنان ، والتي أدينت بحق بالاجماع ، وأعربت عن أملها في أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية اللاجئين من هذه الهجمات وتقديم المعونة للضحايا ؛

(د) رحبت بتعيين المفوض السامي ، السيد شنايدر للقيام بدراسة لمختلف أوجه مشكلة الهجمات العسكرية على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم التي تقلق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وأعربت بعد أن أحاطت علما مع التقدير بتقريره الأولي بشأن الموضوع (EC/SCP/23) ، عن أملها في أن تؤدى هذه الدراسة الى اعتماد تدابير تجعل مخيمات ومستوطنات اللاجئين مأمونة بشكل أكبر مما كانت عليه حتي الآن من الهجمات العسكرية ؛

(هـ) أكدت الطابع الملحّ للمسألة وأعربت عن الأمل في أن يرد اليها التقرير النهائي للسيد شنايدر في أقرب وقت ممكن وأن تتاح لها الفرصة لمناقشة محتوياته في وقت مبكر ، على أن لا يتأخر ذلك في أى حال عن أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ .

(٤) متابعة الاستنتاجات السابقة للجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية بشأن تحديد مركز اللاجئين ، مع الاهتمام ، في جملة أمور ، بدور مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الاجراءات القومية لتحديد مركز اللاجئين .

ان اللجنة التنفيذية :

(أ) نظرت في تقرير المفوض السامي بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحديد مركز اللاجئين (EC/SCP/22/Rev.1) ؛

(ب) لاحظت مع الارتياح انه منذ انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للجنة التنفيذية ، قام عدد ملموس آخر من الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ بوضع اجراءات لتحديد مركز اللاجئين وان هذه الاجراءات تتفق مع المتطلبات الأساسية التي أوصت بها اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والعشرين ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) كررت أهمية وضع اجراءات لتحديد مركز اللاجئين وحثت الدول الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ ، التي لم تضع بعد مثل هذه الاجراءات على أن تفعل ذلك في المستقبل القريب ؛

(د) اعترفت بالحاجة الى اتخاذ تدابير لمواجهة مشكلة طلبات الحصول على مركز اللاجئ التي يكون من الواضح أنها على غير أساس ومنافية للأصول وينبغي ألا يتخذ قرار بأن من الواضح أن طلبا ما لا أساس له ومناف للأصول الا من قبل السلطة المختصة بتحديد مركز اللاجئين أو بعد الرجوع اليها ، وينبغي النظر في وضع ضمانات اجرائية لكفالة عدم اتخاذ هذه القرارات الا اذا كان الطلب احتياطيا أو لا يتصل بمعايير منح مركز اللاجئين المنصوص عليها في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين. ونظرا لأهمية مسألة طلبات الحصول على مركز اللاجئين التي يكون من الواضح أنها على غير أساس أو منافية للأصول ، ينبغي أن تقوم اللجنة الفرعية بدراستها مرة أخرى في اجتماعها القادم ، بوصفها بندا مستقلا في جدول أعمالها واستنادا الى دراسة تعدها المفوضية ؛

(هـ) لاحظت مع الارتياح اشتراك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأشكال مختلفة في اجراءات تحديد مركز اللاجئين في عدد كبير من البلدان . وأقرت بقيمة اسناد دورهام لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذه الاجراءات .

Digitized by UNOG Library

رابعا - أنشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٧١ - في معرض تقديمه للتقرير الخاص بأنشطة المساعدة التي اضطلعت بها المفوضية في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ وللبرامج والميزانية المقترحة لصناديق التبرعات لعام ١٩٨٣ (A/AC.96/606 و Corr.1 و Corr.2 و Corr.3) ، تناول مدير المساعدات مشاكل مرتبطة بتنفيذ برامج ومشاريع المساعدات ، وأعطى تفاصيل لبعض التدابير التي اتخذت بالفعل أو المرتأى اتخاذها لتحسين هذا الجانب الهام من جوانب أنشطة المفوضية .

٧٢ - وذكر المدير بالنمو السريع الذى حدث في أنشطة المساعدة خلال الجزء الأخير من العقد الماضي ، ولاحظ انه في عدة حالات وضع حجم وتعقد المشاريع التي تضطلع بها المفوضية ضغوطا شديدة على اجراءات التخطيط وترتيبات التنفيذ القائمة . وكان على المفوضية أن تتغلب ، بعد اشعار قصير ، على مشكلات ملحة في مجالات تخطيط المشاريع ، واختيار الوكالات المنفذة المناسبة ، والحصول على الخبرة التقنية ، وتدريب الموظفين المعينين حديثا ، واعلام موظفي الوكالات المنفذة . وأوضح المدير أنه قد أعطي اهتمام خاص في العام السابق لاجراء تقدير واقعي للتنفيذ وللطاقة الامتصاصية ، مع استعراض الرسائل الواردة من المكاتب الميدانية فيما يتعلق بمستويات الاعتمادات المنقحة لعام ١٩٨٢ والمقترحة لعام ١٩٨٣ .

٧٣ - واستعرض المدير بعد ذلك بعض التدابير التي اتخذت بالفعل لتحسين تنفيذ المشاريع. وتتضمن هذه التدابير ادخال نظام ادارة المشاريع وعنصر التقييم في هذا النظام ، وانشاء مكتب لادارة البرامج وقسم للخدمات الاجتماعية ووحدة دعم تخصصي في شعبة المساعدات ، وتحسين الأنشطة التدريبية من خلال نشر كتيبات اعلامية مختلفة ، وتنظيم حلقات دراسية وحلقات تدريبية. وذكر المدير انه بالاضافة الى هذه الأنشطة التي تخضع للرقابة المباشرة للمفوضية ، بذلت جهود لتعزيز الوكالات المسؤولة عن التنفيذ ، ولتحديد وكالات طوعية أو مؤسسات تقنية جديدة يمكنها الاضطلاع بتنسيق تنفيذ مشاريع كبيرة ومعقدة. وذكر أيضا الجهود الرامية الى اشراك وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة في تقديم المساعدة للاجئين ، ملاحظا ، مع ذلك ، انه بينما تحقق بعض النجاح في اشراك وكالات دولية اخرى في تنفيذ المشاريع ، سيتطلب الأمر بذل جهود اضافية للحصول على المشاركة المالية للوكالات في مشاريع تفيد اللاجئين . وأخيرا ، اخطر المدير اللجنة بأنه يجرى الآن في شعبة المساعدة القيام باستعراض شامل لمشاكل التنفيذ ، وذلك بالتعاون مع المكاتب الاقليمية . ومن المتوقع استكمال هذا الاستعراض بحلول نهاية العام ، وسيوفر الاستعراض أساسا لادخال مزيد من التحسينات على تنفيذ المشاريع في عام ١٩٨٣ .

٧٤ - وخلال ما أعقب ذلك من مناقشة ، علق عدد من المندوبين على النقاط التي أثارها المدير وعلى مسائل عامة تتعلق بأنشطة المساعدة. وكما حدث خلال المناقشة العامة ، اعرب مندوبون عن الارتياح للتحول الزائد في أنشطة المفوضية من تقديم المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ الى

Digitized by UNOG Library

تقديم المساعدة في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي والتوطين المحلي . ورحب بعض المندوبين بالجهود الرامية الى اشراك وكالات اخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة في أنشطة المساعدة الانمائية التي تفيد اللاجئين . وشدّد أحد المندوبين أيضا على أهمية اشراك سلطات التخطيط المركزي في الحكومة المضيفة من المراحل الأولى لتقديم المساعدة للاجئين . وأكد بعض المندوبين على الحاجة الى القيام بتنسيق وثيق بين المفوضية والوكالات الأخرى المتوقع لها ان تتسلم من المفوضية مسؤولية ضمان ادماج الخدمات الاساسية المقدمة للاجئين في الخدمات المقدمة على صعيد البلد ، وشمول الأنشطة الانمائية الوطنية لمجتمعات اللاجئين ، بحيث يستمر تقديم الخدمات الأساسية والضرورية .

٧٥ - وأشار بعض المتكلمين الى انه في سياق تقديم المساعدة للاجئين في البلدان النامية ، كثيرا ما يكون من الصعب التمييز بشكل واضح بين الاغاثة والمعونة الانمائية ، وخاصة عندما يكون الهيكل الأساسي المطلوب لامتصاص مجتمع من اللاجئين غير كاف تماما لذلك . وأعرب أحد المندوبين عن تأييده لاقتراح قدمه المجلس الدولي للوكالات الطوعية والداعي الى انشاء فريق عامل من الخبراء لدراسة مسألة تقديم المساعدة للاجئين والمشردين من حيث علاقتها بالتنمية . وأعرب مندوب آخر عن شكه في ان يكون المبدأ الذى ينبغي وفقا له عدم تعزيز الاكتفاء الذاتي للاجئين الا الى مستوى السكان المحيطين بهم ، ذا صلة بالموضوع . فمن شأن هذه الممارسة أن تبطل مبدأ المعاملة المتساوية لمختلف جماعات اللاجئين الموجودين في أقاليم مختلفة . وأوضح مدير المساعدات ردا على هذا التعليق انه على الرغم من ان مستويات المساعدة المادية متماثلة بين منطقة وأخرى ، فانه من الممكن ان تتباين التكاليف المحسوبة على أساس الفرد الواحد تباينا كبيرا في بعض الأحيان ، مما قد يؤدى الى وجود انطباع مشوه عن الجهود التي تبذلها المفوضية .

٧٦ - وأشار عدد من المتكلمين الى الجهود التي قامت بها المفوضية بالفعل بغية تحسين عملية تنفيذ المشاريع ، واقترح هؤلاء المتكلمون اجراء مزيد من التحسينات ، وخاصة بالنسبة للاجراءات الداخلية للمفوضية . وفي هذا السياق ، جرى التشديد على أهمية تفويض قدر أكبر من السلطة الى المكاتب الميدانية ، بمثل ماجرى التشديد على الحاجة الى وجود نشط للمفوضية في الميدان ، وذلك بغرض تنسيق المساعدات ورصدها . وجرى التأكيد أيضا على ضرورة الاستمرار في تعزيز تقييم المشاريع ، وأعرب أحد المندوبين عن الرغبة في أن تشترك البلدان المانحة على نحو مباشر بدرجة أكبر في أنشطة التقييم . وذكر متكلمون آخرون أنشطة الشراء وتحويل الأموال في الوقت المناسب للوكالات المنفذة باعتبارها مجالات هامة أخرى يمكن ان يؤدى اجراء تحسينات اضافية فيها الى ان يكون التنفيذ اكثر فعالية . ولاحظ بعض المندوبين انه أمكن في حالات معينة تخفيض بعض الاعتمادات نتيجة لخفض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار . وأشاروا على أى حال الى أنه كثيرا ما عادلت الزيادة في التكاليف هذه الوفورات .

٧٧ - ولاحظ بضعة مندوبين حدوث تحسينات كبيرة في الوثائق المتعلقة بالمساعدات والمقدمة الى اللجنة . وساد شعور بأن التقرير السنوى عن أنشطة المساعدة وكذلك التقارير الدورية المتعلقة بالتطورات الحادثة في تقديم المساعدة ، تتفق مع الرغبة التي سبق للجنة أن اعربت عنها ، من حيث المحتوى وطريقة العرض ، وبأن هذه الوثائق قد قدمت في وقت يسمح للبعثات

Digitized by UNOG Library

الدائمة باستعراضها . وقد لوحظ على أى حال ، انه ينبغي بذل جهود اضافية لتوفير نهج يتناول أنشطة المساعدة بدرجة أكبر من التحليل فضلا عن توفير معلومات اضافية تتعلق بصفة خاصة بترتيبات التنفيذ وبعدد المستفيدين من المساعدات الوارد وصفها . وأحاط مدير المساعدات علما بالاقتراحات المقدمة ، وبين ان المكتب سيسعى الى مواصلة ادخال تحسينات على الوثائق المقدمة للجنة . وأحاط مدير المساعدات علما أيضا ، على أى حال ، بالتعليقات التي أبداها من قبل مندوبون يطلبون من المكتب ان يحد من العبء الملقى على عاتق المكاتب الميدانية التابعة للمفوضية بالنسبة لتقديم التقارير .

٧٨ - وتكلم عدد من الممثلين والمراقبين خلال المناقشة المتعلقة بالبرامج المنفذة في افريقيا ، وذلك لاعلام اللجنة بالجهود التي تبذلها بلدانهم لصالح اللاجئين ، ولتحديد مجالات للمساعدة مطلوب فيها تقديم مساعدة دولية اضافية . وبحثت الحالة في القرن الافريقي ، واستعرض ممثل السودان والمراقبان عن كل من الصومال وجيبوتي حالات اللاجئين في بلد كل منهم . ورحبوا بتنفيذ الأنشطة التي تؤدى الى الاكتفاء الذاتي أو التوطين المحلي ، وأعلموا اللجنة بالاحتياجات الاضافية ، وخاصة ما يتعلق منها بالزراعة ، وبالوقود المنزلي ووقود الطهي ، وبالوصول الى أراضي الرعي . وذكر المراقب عن الصومال انه خلافا لما ذكر في الوثيقة A/AC.96/606 و Corr.1 و2 فان حكومته ترغب في توضيح انه لا يزال هناك عدد من المشاكل الخطيرة التي لها طبيعة الطوارئ ، وخاصة في قطاع الصحة . وأعرب أيضا عن رغبته في توجيه نظر اللجنة الى المشاكل المحددة الخاصة باللاجئين الحضريين في بلده . وشدد المراقب عن اثيوبيا على أهمية اتباع نهج اقليمي في القرن الافريقي ، مشيرا الى أنه يمكن احيانا لعدم التوازن في مستويات المساعدة أن يشجع حركة اللاجئين . ورحب بالبرنامج الموسّع لتقديم المساعدة الى العائدين في اثيوبيا ، وأعلم اللجنة بالاجراء الذى اتخذ بالفعل لتنفيذ هذا البرنامج بالتنسيق مع المفوضية ومع اتحاد جمعيات الصليب الأحمر .

٧٩ - وكرر ممثل المغرب البيانات التي القيت خلال الدورات السابقة وشدّد على حقيقة أن المساعدة الغوثية ، بل وحتي الاكتفاء الذاتي المرتأى لمن يطلق عليهم اسم " اللاجئون في تندوف والمنطقة المجاورة " لا يمكن اعتبارهما الا تدبيرين مؤقتين الى حين تنفيذ حلول دائمة لصالح هؤلاء اللاجئين . وأشار الى حالة الأشخاص المعنيين فأعرب عن شكه في المعلومات المعطاة المتعلقة بعددهم ومركزهم . وذكّر بالمقررات السابقة للجنة ، فأكّد من جديد على طلب مقدم الى المفوضية لعقد مناقشات بين الحكومات المعنية لضمان التوصل الى حل دائم ، سواء عن طريق العودة الطوعية للوطن أو عن طريق التوطين على أساس دائم . ورحب ممثل الجزائر بعرض أنشطة المساعدة في الجزائر في فصل منفصل ، واستعرض التقدم المحرز في تنفيذ عمليات تقديم المساعدة الى اللاجئين الصحراويين . وجدد التزام بلده بتشجيع التوصل الى حلول دائمة . وذكّر أيضا بأن الاعادة الطوعية للوطن ، عندما تسمح بها جميع الظروف ، لا تزال تمثل أفضل حل لمشكلة اللاجئين . وقال انه لا يمكن على أى حال توخي هذا الحل الا عندما تتغير الظروف التي نشأت عنها حالة اللاجئين .

٨٠ - ولاحظ الرئيس مع الارتياح ، في معرض تلخيصه للمناقشات المتعلقة بهذا البند . مشيرا الى البيانات التي ألقاها رؤساء اللجنة السابقون في الدورات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع .

Digitized by UNOG Library

العبارات العديدة التي تشير الى ضرورة تشجيع التوصل الى حلول دائمة . وفي حين ذكّر الرئيس بأن المفوضية لا تهتم الا بالجوانب الانسانية من مشاكل اللاجئين فانه عبّر عن الرغبة في أن يتحقق مزيد من التقدم بغية تشجيع التوصل الى حلول دائمة ، بما في ذلك العودة الطوعية للوطن والتوطين الدائم في ظل ظروف مرضية للأشخاص المعنيين . وعبّر الرئيس أكثر من هذا عن الأمل في ان يتابع المفوض السامي الجهود التي يبذلها بالتعاون مع الحكومات بهذا الخصوص وفقا للسياسة التي يتبعها عادة وان يبلغ اللجنة التنفيذية بذلك .

٨١ - وأشار ممثل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الى برامج متعددة خاصة باللاجئين الناميبيين في البلدان المحيطة بناميبيا ، ودعا الى القيام بعمل منسق داخل الأمم المتحدة ، وخاصة بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجلس ذاته .

٨٢ - وعبّر بعض المتكلمين ، مشددين على حجم احتياجات بلدانهم ، عن الرأى القائل بانه ينبغي ان تتلقى افريقيا مساعدات تتفق مع عدد الاشخاص الموجودين في القارة ممن يهتم بأمرهم المفوض السامي . وأحاط كل من مدير المساعدات ورئيس المكتب الاقليمي لافريقيا علما بمختلف الملاحظات التي أبديت وقدما معلومات اضافية على النحو اللازم .

٨٣ - وعلق عدة ممثلين ومراقبين على نتائج المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا ، والذى عقد في جنيف في نيسان/ابريل ١٩٨١ ، وعبروا عن قلقهم من أنه رغم التبرعات الكبيرة التي أعلنت نتيجة للمؤتمر ، فانه لم يتم بعد تمويل أو تنفيذ عدد من المشاريع ذات الأولوية . وشددوا على الحاجة الى معلومات اضافية تتعلق بالانجازات الناتجة عن هذا المؤتمر .

٨٤ - وعبّر عدد من المتكلمين عن القلق ازاء حالة اللاجئين في امريكا الوسطى . وشكر كل من المراقب عن هندوراس والمراقب عن السلفادور المفوض السامي للمساعدات المقدمة وعرضوا التدابير المتخذة من جانب حكومة كل منهما لتشجيع التوصل الى حلول دائمة . ودعا أحد الممثلين الى تعزيز وجود المفوضية في المنطقة بدرجة أكبر . وفي هذا الصدد ، طلب ممثلا الارجنتين وفنزويلا من اللجنة ان توافق على وظائف جديدة مقترحة لامريكا الوسطى .

٨٥ - وفي مناقشة الفرع المتعلق بأوروبا ، وصف ممثل النمسا حالة اللاجئين في بلده وأشاد بأعمال المفوضية وغيرها من الوكالات ، وعبّر عن الامتنان لموقف التفهم الذى تقفه البلدان التي وافقت على ان تفتح أبوابها لاعادة توطين اللاجئين وطالبي اللجوء ووصف أيضا الجهود التي تبذلها حكومة النمسا من أجل رعاية هؤلاء الاشخاص واعالتهم ودمجهم محليا على نحو متزايد .

٨٦ - وأحاط رئيس المكتب الاقليمي للامريكتين وأوروبا علما بمختلف التعليقات التي أبديت فيما يتعلق بمنطقة مسؤوليته وأكد بصفة خاصة الجهود التي تبذلها المفوضية بالتعاون مع الحكومات المعنية فيما يتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى .

٨٧ - وخلال المناقشات التي كرّست للبرامج الخاصة بشرقي آسيا وجنوبي آسيا وأوقيانوسيا ، أعلم مدير الادارة والتنظيم اللجنة أنه قد ورد طلب من السلطات الاسترالية بأن تنشئ المفوضية مكتبا لها في كانبيرا . وقال انه جارى استنباط وسائل لانشاء مكتب فرعي وستقدم الى اللجنة في دورتها القادمة اقتراحات محددة .

Digitized by UNOG Library

٨٨ - وأثناء المناقشة المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وجنوب غربي آسيا ، ناشد المراقب عن قبرص اللجنة من أجل مواصلة دعم برنامج تقديم المساعدة لصالح المشردين في بلده ، وذلك من خلال المفوضية . وأعلم اللجنة أيضا بالجهود التي تبذلها حكومته بالتعاون مع المفوضية لتقديم فرص تدريب للاجئين من الجنوب الافريقي ولمساعدة اللاجئين والمشردين من البنان . ورحب ممثل ايران بالخطوات الايجابية التي اتخذها بالفعل المفوض السامي لبدء برنامج لتقديم المساعدة الى اللاجئين الافغانيين الذين يبلغ عددهم ، طبقا لما ذكره ، ٥ر١ مليون لاجئ ، وأشار الى حوالي ١٠٠ ٠٠٠ لاجئ عراقي . وقد فنّد مراقب العراق كل هذه الادعاءات . وأشار ممثل ايران الى المساعي الحميدة التي بذلتها لجنة الصليب الأحمر الدولية في الفترة ١٩٧٢/ ١٩٧٣ والتي مكّنت ٢ ٦٧٣ مواطنا عراقيا من العودة الى العراق . وأعلن عن تعهد حكومته بدعم ما يصل الى ثلثي تكاليف المساعدة ، وذلك في حالة وضع برنامج يشمل جميع حالات اللاجئين في بلده . ووصف أيضا المشاكل التي يواجهها اللاجئون الآخرون في ايران ، وأوضح أنه يمكن لحكومة ايران ان تمنح حق اللجوء المؤقت الى حين اعادة اللاجئين الى أوطانهم .

٨٩ - وأعلم مراقب باكستان اللجنة بالجهود التي تبذلها حكومته لمساعدة اللاجئين الافغانيين الذين يبلغ عددهم الكلي حاليا ٢ر٨ مليون لاجئ . وقال ان هذه الجهود تتعلق خاصة ببدلات نقدية تدفع للاجئين وبالنقل الداخلي لمواد الاغاثة . وذكر المتحدث أن هذه النفقات قد أصبحت عبئا ماليا رئيسيا ، وناشد المجتمع الدولي ان ينظر على نحو ايجابي في تقديم تبرعات اضافية من أجل مواجهة تكاليف النقل الداخلي . ومضى المراقب قائلا انه ينبغي جعل الأرقام التخطيطية المعتمدة لوضع ميزانيات للمساعدة متفقة مع العدد الفعلي للاجئين المسجلين من قبل الحكومة . وذكر ان المجالين الرئيسيين الآخرين المثيرين للقلق هما الشراء الدولي وازالة الأحراج . ورحب المراقب بالتقدم المحرز في مجال تحديد المشاريع المدرة للدخل والمولدة للعمالة ، وأكّد أيضا الجهود التي بذلت بالفعل لتشجيع التعليم فيما بين اللاجئين .

٩٠ - وعلّق رئيس المكتب الاقليمي للشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا على عدد من النقاط التي أثيرت فيما يتعلق بالمنطقة المسؤول عنها ، وعبّر عن نية مكتبه في عقد مزيد من المناقشات مع ممثلي البلدان المعنية . وطمأن رئيس المكتب الاقليمي ممثل ايران أنه سيتم عمل كل ما يلزم لدراسة المشكلة الخاصة بمجموعة الأشخاص المنحدرين من أصل عراقي دراسة دقيقة . وذكر رئيس المكتب الاقليمي ان المكتب يرتأى ايفاد بعثة في المستقبل القريب ، وأعرب عن أمله في ان يتمكن من تقديم التوضيحات ذات الصلة الى الممثل .

٩١ - وحدّد مدير المساعدات في معرض تقديمه للتقرير المتعلق بأنشطة اعادة التوطين (A/AC.96/607) مجالات رئيسية تهتم بها المفوضية في تشجيع وتنفيذ اعادة التوطين . وذكر ان هذه النقاط تشمل معيار الاستحقاقية الذى يكون مقيدا في بعض الأحيان ، وتعريف الروابط الأسرية الذى يكون تعريفا ضيقا في أحيان كثيرة ، والتمنع عن النظر في أمر جماعات تنتمي لجنسيات معينة وتمنع بعض البلدان عن قبول اللاجئين المعوقين أو الحالات الطارئة . ودعا المدير الى وضع معايير للقبول تكون أقل تقييدا ، والى ان تقوم جميع البلدان بوضع قواعد

Digitized by UNOG Library

لاعادة توطين الحالات التي تقبل على نحو طارئ ، والى مواصلة بذل الجهود للمحافظة على زخم اعادة التوطين .

٩٢ - وخلال ما اعقب ذلك من مناقشة ، اعادت عدة وفود تأكيد ما للعودة الطوعية للوطن أو الدمج المحلي من أهمية أولى باعتبار أنهما يمثلان أفضل الحلول الدائمة الممكنة . وعلى أى حال ، فانه في حالات كثيرة ظلت اعادة التوطين هي الحل الممكن الوحيد ، وجرى التأكيد على الجهود التي تبذلها عدة بلدان يتم بفضلها اعادة توطين جماعات مختلفة من اللاجئين ، لصالح هذه الجماعات . وبالنسبة لحالة لاجئي الهند الصينية ، عبّر بعض المتكلمين عن القلق ازاء تناقص فرص اعادة التوطين مما أدى الى زيادة عدد اللاجئين المنتظرين واعادة توطينهم في بلدان اللجوء الأول ، رغم نقص التلفق الى حد ما . وشدّد متحدثون آخرون على الجهود الهامة التي اضطلع بها المجتمع الدولي في سبيل اعادة توطين حوالي ٨٠٠٠٠٠ شخص من تلك المنطقة على مدى السنوات الأخيرة .

٩٣ - وأعرب أحد المندوبين عن أسفه لأن الجهود التي تبذلها البلدان التي يتم فيها اعادة التوطين ، لاستقبال اللاجئين ودمجهم محليا ، لا يجرى ابرازها دائما . وذكر صعوبة توسيع الجهود الحالية لاعادة التوطين أو المحافظة على هذه الجهود ، نظرا للقيود المالية الناتجة عن تزايد تكاليف الدمج . وجرى حث مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على وضع مبادئ توجيهية تتعلق بمسألة الاستحقاقية لاعادة التوطين . وشدد أيضا على الدور الهام الذى يمكن ان تلعبه اعادة التوطين ليس فقط لصالح مجموعات كبيرة بل أيضا لصالح جماعات صغيرة أو أفراد ، وخاصة الجماعات والافراد المحتاجين الى حماية .

٩٤ - وأعلم ممثل اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الاوروبية اللجنة بالخدمات المختلفة التي تقدم من خلال اللجنة التي يمثلها ، في اطار عملية اعادة توطين اللاجئين . واذ لاحظ النقص الذى يحدث باستمرار منذ عام ١٩٨٠ في عدد اللاجئين الذين تتم اعادة توطينهم ، فقد ناشد البلدان التي يتم اعادة التوطين فيها ان تواصل جهودها في هذا المجال . ورحب أيضا بمبادرة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين لعقد اجتماع يتعلق ببرنامج الرحيل المنظم من فييت نام .

٩٥ - واثناء المناقشة المتعلقة بأنشطة المساعدة ، تكلم مراقبون آخرون من منظمات حكومية دولية مثل منظمة الوحدة الأفريقية ، ومن حركات تحرير ، بشأن مسائل ذات صلة مباشرة بمجالات مسؤولياتهم . ووصف ممثل برنامج الأغذية العالمي برامج تنفذ لصالح اللاجئين ، سواء من خلال المعونة الطارئة أو في اطار أنشطة الاكتفاء الذاتي . وناشد من أجل زيادة الدعم الدولي لأعمال برنامج الأغذية العالمي ، مشيرا الى ان الاحتياجات المحددة في برامج رئيسية مثل البرامج المنفذة في باكستان والصومال مغطاة حتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ فقط .

مقررات اللجنة

٩٦ - ان اللجنة التنفيذية :

Digitized by UNOG Library

ألـــف

(أ) أحاطت علما بالتقدم الذى حققه المفوض السامي في تنفيذ برنامجيه العام والخاص لعام ١٩٨١ والشهور الأولى من عام ١٩٨٢ على النحو الوارد في الوثيقة A/AC.96/606 ، وCorr.1 و 3 ؛

(ب) أحاطت علما بالاعتمادات التي خصصها المفوض السامي من صندوق الطوارئ التابع له خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨١ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ؛

(ج) أحاطت علما بالملاحظات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والواردة في الوثيقة A/AC.96/610 و Corr.1 ؛

(د) استعرضت الجدول ألف من الوثيقة A/AC.96/606 وCorr.1 و 3 ووافقت على ما يلي :

١ ' اقتراحات تخصيص اعتمادات " جديدة ومنقحة " في اطار البرامج العامة لسنة ١٩٨٢ للعمليات ، ولدعم البرنامج والادارة ، كما هو ملخص في العامود ١٢ من الجدول الثالث من الوثيقة A/AC.96/606 و Corr.1 و 3 باستثناء اضافة صافية لست وظائف من الفئة الفنية و ١٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة محددة في الجدول الوارد في الصفحة XXX من الوثيقة ؛

٢ ' هدف مالي منقح يبلغ ١٠٠ ٠٨٢ ٣٥٠ دولار (لا يشمل صندوق الطوارئ البالغ رصيده ١٠ ملايين دولار) ، للبرامج العامة لسنة ١٩٨٢ ؛

٣ ' البرامج الموضوعة على صعيد القطر وعلى صعيد المنطقة ، والاعتمادات الشاملة للبرامج العامة لسنة ١٩٨٣ ، كما هو ملخص في العامود ١٣ من الجدول الثالث من الوثيقة A/AC.96/606 و Corr.1 و 3 والتي تتعلق بالعمليات ، ودعم البرنامج والادارة ، باستثناء اضافة صافية لتسع وظائف من الفئة الفنية و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة محددة في الجدول الوارد في الصفحة XXXI من الوثيقة ؛

٤ ' هدف مالي منقح يبلغ ٥٠٠ ٢٥٦ ٣٦١ دولار (لا يشمل ١٠ ملايين دولار لصندوق الطوارئ ، للبرامج العامة لسنة ١٩٨٣ ؛

٥ ' الترخيص للمفوض السامي بتنفيذ هذه التعديلات في المشاريع وفي البرامج الموضوعة على صعيد القطر أو على صعيد المنطقة وفي الاعتماد الشامل حسبما تتطلبه التغييرات التي تؤثر على الحالات المطلوبة من أجلها هذه التغييرات ، وذلك باستخدام الاحتياطي عند اللزوم ، وتقديم تقرير عن هذه التعديلات الى اللجنة في دورتها العادية القادمة ؛

٦ ' الترخيص للمفوض السامي بالقيام باعادة توزيع الوظائف على النحو اللازم لكفالة

Digitized by UNOG Library

تنفيذ ما هو معتمد من برامج قطرية واعتمادات شاملة للعمليات ، مع ضمان عدم زيادة اعداد الوظائف في المقر ، وتنفيذ التعديلات المناظرة في الاعتمادات المالية في البرامج المقترحة على صعيد القطر وعلى صعيد المنطقة ، والاعتمادات الشاملة الواردة في العامودين ١٢ و ١٣ من الجدول الثالث من الوثيقة A/AC.96/606 و Corr.1 و 3 ؛

(هـ) أحاطت علما مع التقدير بأن اسلوب عرض التقرير المتعلق بأنشطة المساعدة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ والبرامج والميزانية المقترحة لصنادق التبرعات لعام ١٩٨٣ على اللجنة التنفيذية قد عدل ، تمشيا مع الآراء التي عبرت عنها اللجنة في دورتها الثانية والثلاثين ، ليشمل مزيدا من المعلومات التفصيلية المتعلقة بأنشطة البرامج الرئيسية المخططة للسنة التالية ؛

(و) أثنت على المفوض السامي لتقديمه تقارير دورية تتعلق بالتطورات الحاصلة في المساعدات الى اللجنة التنفيذية مرتين في السنة ؛

(ز) أحاطت علما مع الاهتمام بالتقرير المتعلق بتقييم مشاريع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (EC/SC.2/8) ، وأوصت باتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز تقييم المشاريع.

باء

(أ) أحاطت علما مع الارتياح بتطور أنشطة رئيسية كثيرة من برامج طوارئ أو اغاثة الى تعزيز الاعتماد على الذات المؤدى الى التوصل الى حلول دائمة ؛

(ب) رحبت بتعاون المفوض السامي مع الاعضاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة مثل البنك الدولي ، ومنظمة العمل الدولية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في برامج من شأنها تعزيز الاكتفاء الذاتي للاجئين ، وتوفير فرص عمل لهم ، وعند الاقتضاء ، تعزيز الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في مناطق تركز اللاجئين ، والمساعدة في توطين اللاجئين ضمن المجتمعات المحلية في بلدان اللجوء ؛

(ج) لاحظت مع الارتياح الاهتمام المستمر بالعودة الطوعية للوطن ، وخاصة من خلال البرنامج الموسّع للعائدين الاثيوبيين ، والبرنامج الذى استكمل مؤخرا في تشاد ، والبرامج الجارى تنفيذها من أجل العائدين الى بلدان الهند - الصينية ؛

(د) أحاطت علما بالاستقرار النسبي الحادث في مشكلة اللاجئين في القرن الافريقي والسودان ، واثنت على المفوض السامي لما تحقق من تقدم سواء في تعزيز العودة الطوعية للوطن أو في تحويل ما تؤكد عليه برامج المساعدة نحو أنشطة الاكتفاء الذاتي ؛

(هـ) عبّرت عن القلق ازاء حالة اللاجئين في امريكا الوسطى ، وحثت المفوض السامي على توسيع ما يبذله من جهود لتوفير المساعدة الانسانية لهؤلاء اللاجئين ؛

Digitized by UNOG Library

(و) أحاطت علما مع القلق العميق بالاحداث المأساوية التي وقعت في لبنان وحثت المفوض السامي على ان يواصل ، في حدود اختصاصاته ، الجهود الرامية الى تقديم المساعدة لضحايا هذه الأحداث ؛

(ز) أحاطت علما مع التقدير بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج المساعدة في باكستان وعبّرت عن امتنانها لحكومة باكستان وللمفوض السامي على ما يبذله كل منهما من جهود في رعاية واعالة اللاجئين وفي تعزيز الأنشطة المولدة لفرص العمل والمدرة للدخل .

جـــيم

(أ) أحاطت علما بالتقرير المتعلق باعادة توطين اللاجئيـــن (A/AC.96/607) وبأنشطة اعادة التوطين التي يضطلع بها المفوض السامي بالتعاون مع الحكومات ومع الوكـــالات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية ؛

(ب) شدّدت ، وفقا لمبدأ تقاسم العبء دوليا ، على أهمية استمرار الحكومات فـــي قبول اللاجئين المحتاجين ، في ظل عدم وجود أى حلول أخرى دائمة ، الى اعادة التوطـــين ، بما في ذلك التطبيق الجانبي لمعايير تسّهل قبول اللاجئين المفتقرين للأسر أو الروابط الأخـرى التي تربطهم بأى بلد آخر لاعادة التوطين ؛

(ج) طلبت من الحكومات ان تقبل على وجه السرعة اللاجئين الذين لهم احتياجـــات خاصة مثل الحالات الطارئة أو اللاجئين المعوقين ؛

(د) أحاطت علما مع القلق بالنقص الكبير في فرص اعادة التوطين المتاحة للاجئيـــن ومشردى الهند - الصينية ، وحثت الحكومات على المحافظة على زخم اعادة التوطين استنادا الى تقاسم العبء دوليا على نحو منصف ؛

(هـ) أثنت على المفوض السامي للجهود التي يبذلها في تعزيز برنامج الرحيل المنظم من فييت نام ، وحثت جميع الحكومات المعنية على تسهيل تنفيذ وتوسيع هذا البرنامج ؛

(و) أحاطت علما بالعدد المتزايد من لاجئي الشرق الأوسط في جميع انحاء العالم . وحثت الحكومات على ان تقدم لهؤلاء اللاجئين فرصا لاعادة التوطين ، حيثما كان هذا ضروريا .

Digitized by UNOG Library

خامسا - الشؤون الادارية والمالية

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٩٧ - في أثناء المناقشات حول البند ٧ من جدول الأعمال ، لوحظ أنه كانت قد أبديت تعليقات كثيرة سابقا فيما يتعلق بهذا البند في أثناء المناقشة العامة أو عند النظر في بنود أخرى ؛ وفضلا عن ذلك فقد جرى تناولها بتوسع في اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية ، التي قام رئيسها بتقديم تقريرها (A/AC.96/612) الى اللجنة التنفيذية .

٩٨ - وقد تركزت المناقشة على أربعة موضوعات رئيسية أثيرت في اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية ، وهذه الموضوعات هي الزيادة المقترحة في الوظائف في الميزانية المنقّحة لعامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ ، وقيام دائرة التنظيم الادارى التابعة للأمم المتحدة باستعراض الأساليب الادارية والهيكل التنظيمي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وأوضاع الخدمة في الميدان والاقتراح المتصل بذلك الخاص بانشاء صندوق دوّار لايواء الموظفين الميدانيين ، وتمويل التكاليف الادارية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٩٩ - وبعد أن استمع الرئيس الى وجهات النظر التي أعرب عنها المندوبون ، اقترح الموافقة على الأهداف المالية للبرامج العامة لسنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ كما هي مبيّنة في الجدول ألف من الوثيقة A/AC.96/606 وCorr.1 و3 وذلك باستثناء الوظائف الاضافية المقترحة المبيّنة في الصفحتين ٣٠ و ٣١ من الوثيقة . وسوف تكون مسألة الوظائف الاضافية موضوع مداولات أخرى لأعضاء اللجنة التنفيذية في اجتماع سوف يدعى لعقده في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ . والى أن تظهر نتيجة هذا الاجتماع ، فان الأهداف المالية المنقحة للبرامج العامة سوف تكون ١٠٠ ٨٢٠ ٣٥٠ دولار لعام ١٩٨٢ و ٥٠٠ ٢٥٦ ٣٦١ دولار لعام ١٩٨٣ .

١٠٠ - وأعرب العديد من المتكلمين عن أسفهم لأن التقرير الكامل لدائرة التنظيم الادارى لم يكن متاحا في الوقت المناسب لاجراء استعراض متعمق لتوصياتها ، وطالبوا بعقد دورة غير رسمية للجنة وذلك بعد تلقي التقرير الكامل بفترة وجيزة لمناقشة المفوّض السامي في وجهات نظره بشأن التقرير . وذكّر أحد المتكلمين اللجنة بأن المفوّض السامي هو الذى له ، مع ذلك ، الحق في أن يقرر كيفية التعليق بصفة نهائية على التوصيات الواردة في التقرير .

١٠١ - وأعرب جميع المتكلمين عن تعاطفهم مع جهود مفوّضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الرامية الى تحسين ظروف الخدمة لموظفيها الميدانيين ، وعن تأييدهم لتلك الجهود ، وخاصة فيما يتعلق بتشجيع تناوب الموظفين بصفة دورية بين المقار والميدان . وأعرب بعض المتكلمين عن تحفظات حول أسلوب تمويل الصندوق الدوّار المقترح ، واقترحوا أن يؤجّل اتخاذ تدابير بهذا الشأن الى أن تتاح نتائج الدراسة التي تضطلع بها لجنة الخدمة المدنية الدولية في الوقت الحاضر ، مع التركيز على اتباع نهج مشترك مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى المعنية بهذه المشكلة . وأوضح مدير شؤون الادارة والتنظيم أن الاقتراح ذو طبيعة تجريبية وأنه يخضع للاستعراض كل عام .

Digitized by UNOG Library

١٠٢ - وفيما يتعلق بمسألة تمويل التكاليف الادارية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أعرب العديد من المتكلمين عن تقديرهم للتقرير المشترك المقدم من الأمين العام والمفوّض السامي بشأن التوزيع المقترح للنفقات الادارية بين الميزانية العادية للأمم المتحدة وصناديق التبرعات التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . الا أن بعض المتكلمين أشاروا الى مواقف حكوماتهم فيما يتعلق بمفهوم النمو الصفرى في الميزانية العادية للأمم المتحدة واقترحوا ، تمشيا مع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية كما وردت في الفقرة ٢١ من الوثيقة A/AC.96/611/Add.1 ، أن تتخذ مقررات الجمعية العامة بشأن مقترحات الأمين العام لنقل الوظائف على أساس كل حالة على حدة في اطار الميزانية البرنامجية التي يقترحها لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ وفترات السنتين التالية لها . وأكّد مدير شؤون الادارة والتنظيم على أنه ينبغي ، بالنسبة لأعضاء اللجنة ، أن يكون التطبيق الكامل للمادة ٢٠ من النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو العامل الأولي ، وعلى أن الاعتبارات المتصلة بالميزانية البرنامجية العادية الاجمالية للأمم المتحدة هي مسؤولية الأمين العام وتخضع للمقررات النهائية للجمعية العامة .

١٠٣ - وأثنى كثير من المتكلمين على المفوض السامي للتقدم المحرز في تقديم معلومات وافية الى أعضاء اللجنة التنفيذية وأعربوا عن رغبتهم في استمرار هذا الاتجاه .

مقررات اللجنة

١٠٤ - ان اللجنة التنفيذية

ألف

أحاطت علما مع التقدير بتقرير اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية (A/AC.96/612) .

باء

(أ) أحاطت علما بحسابات عام ١٩٨١ وتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن تلك الحسابات (A/AC.96/604) .

(ب) أحاطت علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فيما يتعلق بتقرير مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن التقارير المالية لصناديق التبرعات التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وحسابات تلك الصناديق ، عن السنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ (A/AC.96/604/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

جـــــيم

اذ أحاطت علما بالفروع الخاصة بالدعم البرنامجي والادارة من التقرير المعني بأنشطة المساعدة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عامي ١٩٨١ - ١٩٨٢ وبرنامج وميزانية صناديق التبرعات المقترحة لعام ١٩٨٣ (A/AC.96/606 و Corr.1 و 3) ؛

أحاطت علما بالفرع ذي الصلة من تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية (A/AC.96/612) ؛

واذ أحاطت علما كذلك بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/AC.96/610 و Corr.1) والتعليقات الواردة في هذا التقرير ؛

واذ أحاطت علما أيضا بالمعلومات التكميلية التي أعدتها المفوضية (HCR/EC/XXXIII/CRP.1) ؛

(أ) أكدت على أهمية استمرار جهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لمواجهة الاحتياجات الاضافية من خلال اعادة توزيع الموظفين وقررت في هذا الصدد أن ترجيء حتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ النظر في الوظائف الاضافية اللازمة للبرنامج العام التي اقترحها المفوض السامي .

(ب) أعربت عن ترحيبها بتدفق المعلومات القائم بين المفوض السامي وأعضاء اللجنة التنفيذية بشأن المسائل التنظيمية وأعربت عن رغبتها في استمرار هذا الحوار بصورة نشطة ، سواء بطريقة غير رسمية أو من خلال اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية.

دال

أعربت عن الرغبة في أن يناقش المفوض السامي بصفة غير رسمية مع أعضاء اللجنة التنفيذية نتائج الدراسة التي أجرتها دائرة التنظيم الادارى قبل أن يرسل تعليقاته الى الأمين العام للأمم المتحدة .

هـــــاء

واذ أحاطت علما بوثيقة المفوض السامي عن أوضاع الخدمة في الميدان (EC/SC.2/9) ؛

واذ أحاطت علما كذلك بالفرع ذي الصلة من تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية ؛

(أ) أكدت تأييدها للجهود التي يبذلها المفوض السامي لتحسين أوضاع الخدمة الميدانية لموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وسلّمت بالحاجة الملحة لازالة العقبات التي تعترض تنقل الموظفين الدوليين ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) ووافقت على انشاء صندوق دوّار لايواء الموظفين واقامة المرافق الأساسية لذلك ، على أساس تجريبي لفترة سنتين ، عن طريق تخصيص مبلغ ٣ ملايين دولار من الاحتياطي البرنامجي ؛

(ج) ورجت من المفوض السامي أن يناقش بصفة غير رسمية مع اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية الشروط التي سيدار بها الصندوق ، وان يقدم تقريرا سنويا عن عمل الصندوق الدوّار الى اللجنة التنفيذية ، وذلك من خلال اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية .

واو

اذ أشارت الى توصياتها للجمعية العامة في دوراتها الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين بأن يقوم المفوض السامي والأمين العام للأمم المتحدة باستعراض مسألة توزيع التكاليف الادارية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بين الميزانية العادية للأمم المتحدة وصناديق التبرعات التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ؛

واذ أشارت كذلك الى أن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في تقريره المقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين بشأن حسابات صناديق التبرعات التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ (٦) قد (أ) لاحظ أن صناديق التبرعات قد أصبحت لها على مر الأعوام حصة متزايدة بصفة دائمة من التكاليف الادارية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ؛ و (ب) أوصى باتخاذ خطوات مناسبة لضمان الالتزام بالمادة ٢٠ من النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ؛

واذ أحاطت علما بتقرير الأمين العام بشأن استعراض تمويل التكاليف الادارية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/AC.96/611 و Corr.1) ؛

واذ أحاطت علما بتحفظات المفوض السامي المبيّنة في الفقرة ٣٢ من هذا التقرير ؛

واذ أحاطت علما كذلك بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية حول هذا الموضوع (A/AC.96/611 و Add.1) :

(أ) أثنت على الأمين العام وعلى المفوض السامي لجهودهما المبذولة لحل هذه المشكلة التي طال أمدها ؛

(ب) أكدت تأييدها الكامل للمبادئ الموضحة في تقرير الأمين العام والتي تتمشى مع المادة ٢٠ من النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ؛

(ج) أوصت الجمعية العامة بأن تحيط علما على النحو الواجب بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارية والميزانية كما وردت في الوثيقة A/AC.96/611/Add.1 وان توافق على المبادئ المبيّنة في تقرير الأمين العام والتي تشكل الأساس لتوزيع التكاليف الادارية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين توزيعا عادلا بين الميزانية العادية للأمم المتحدة وصناديق التبرعات .

Digitized by UNOG Library

سادسا - مركز التبرعات والاحتياجات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٢ و١٩٨٣

(البند ٨ من جدول الأعمال)

١٠٥ - عرض مدير الشؤون الخارجية هذا البند وأشار الى تبرعات أخرى معلنة منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ . وفيما يتعلق بالبرامج العامة لسنة ١٩٨٢ ، بلغ مجموع المبالغ المتاحة حتى ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ ما مقداره ٣٤١ مليون دولار ، مما يمثل عجزا قدره ١٩ مليون دولار عن المبلغ المستهدف المنقح الذى اقترح لعام ١٩٨٢ وهو ٣٦٠ مليون دولار . وقال ان مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تشعر بامتنان شديد لجميع الحكومات التي تبرعت لبرامج عام ١٩٨٢ ولكنها تأمل أن يتم قريبا تدبير المبلغ الاضافي اللازم وهو ١٩ مليون دولار .

١٠٦ - وفيما يتعلق بالبرامج العامة لسنة ١٩٨٣ ، رجا المدير أن تعلن الحكومات في مؤتمر اعلان التبرعات المقرر عقده في نيويورك في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ تبرعات لبرامج سنة ١٩٨٣ تكون كبيرة ومؤكدة وغير مخصصة ، قدر الامكان ، لأغراض محددة . وقال ان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سوف تكون بحاجة الى ١٥٠ مليون دولار في ١ كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٣ لضمان التنفيذ الأولي المتوازن للبرامج العامة لسنة ١٩٨٣ . وقال المدير أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدرك جيدا القيود المالية على الحكومات ، وان احتياجات اللاجئين في الوقت الحاضر ، بالرغم من انها مخفضة بعض الشيء ، هي احتياجات كبيرة وتأمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أن تواصل الحكومات تقديم الموارد الضرورية لمفوضية الأمم لشؤون اللاجئين لتنفيذ البرامج كما وافقت عليها اللجنة التنفيذية .

١٠٧ - وردا على سؤال من أحد أعضاء الوفود ، وضح أن الموافقة على الوثيقة A/AC.96/605 و Corr.1 لا تنطوى على الموافقة على المقررات المطلوبة من اللجنة التنفيذية في الوثيقة A/AC.96/606 و Corr 1 و 3 .

١٠٨ - وفي أثناء المناقشة أعلنت التبرعات الاضافية التالية لبرامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٨٢ :

	بدولارات الولايات المتحدة
الدانمارك	٤ ٥٠٠ ٠٠٠
سويسرا	٦٤٨ ٠٠٠
فنلندا	٦١٨ ٠٠٠
كندا	٩ ٧٥٦ ٠٠٠

Digitized by UNOG Library

بد ولارات الولايات المتحدة

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	٢ ٠٠٨ ٠٠٠
نيجيريـــا	١٠ ٠٠٠
اليابـــان	٢٨ ٦٠٠ ٠٠٠

١٠٩- وأعلنت بعض الحكومات انها سوف تزيد تبرعاتها لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لعام ١٩٨٣ .

مقـــررات اللجنـــة

١١٠ - ان اللجنة التنفيذية

(أ) أحاطت علما بالتقرير المقدم من المفوض السامي عن مركز التبرعات المقدمة الى صناديق التبرعات التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاحتياجات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣ (A/AC.96/605 و Corr.1) ؛

(ب) أعربت عن التقدير لسخاء جميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي استجابت للاحتياجات المالية لبرامج المفوض السامي وأكدت أملها في اتاحة المبالغ الاضافية المطلوبة لضمان التمويل الكامل لبرامج عام ١٩٨٢ ؛

(ج) اعادة التأكيد على الطابع العالمي لمشكلة اللاجئين في العالم وعلى الحاجة لدعم مالي أكثر عدالة وانتشارا داخل المجتمع الدولي للبرامج التي يضطلع بها المفوض السامي ؛

(د) سلّمت أيضا بأن التنفيذ المنتظم للبرامج العامة لسنة ١٩٨٣ يتطلب أن تكون نسبة كبيرة من مجموع المبالغ المطلوبة ومقدارها ٣٧١ ٢٥٦ ٥٠٠ دولار متاحة للمفوض السامي في بداية السنة البرنامجية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ ولهذا الغرض حثّت الحكومات على اعلان تعهدات كبيرة وكافية للبرامج العامة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لسنة ١٩٨٣ في مؤتمر اعلان التبرعات المقرر عقده في نيويورك في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢ ؛

(هـ) حثّت الحكومات وغيرها على أن تكون تبرعاتها للبرامج العامة لسنة ١٩٨٣ ، الى أقصى حد ممكن ، تبرعات غير مخصصة لأغراض محددة وذلك لتمكين المفوض السامي من تنفيذ تلك البرامج كما وافقت عليها اللجنة التنفيذية ؛

(و) رجت المفوض السامي أن يتبع كل الوسائل المناسبة كاصدار النداءات والتفاوض بشأن التبرعات للحصول على الموارد الضرورية لضمان التمويل الكامل لبرامج عام ١٩٨٣ ، وشجعته على القيام بذلك .

Digitized by UNOG Library

سابعا - جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والثلاثين للجنة التنفيذية

(البند ٩ من جدول الأعمال)

١١١ - أقرّت اللجنة التنفيذية مشروع جدول الأعمال المؤقت التالي لدورتها الرابعة والثلاثين :

مشروع جدول أعمال مؤقت

١ - افتتاح الدورة .

٢ - انتخاب أعضاء المكتب .

٣ - اقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى .

٤ - المناقشة العامة .

٥ - التدابير المتخذة بشأن مقررات اللجنة التنفيذية .

٦ - الحماية الدولية (بما في ذلك تقرير اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية) .

٧ - أنشطة المساعدة التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٨ - المسائل الادارية والمالية (بما في ذلك تقرير اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية) .

٩ - مركز التبرعات والاحتياجات المالية الشاملة لعامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ .

١٠ - الحلول الدائمة .

١١ - النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والثلاثين للجنة التنفيذية .

١٢ - أية مسائل أخرى .

١٣ - اعتماد مشروع تقرير الدورة الرابعة والثلاثين .

Digitized by UNOG Library

ثامنا - أيـة مسائـل أخـرى

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

١١٢ - عرض الممثل الدائم للمغرب رسالة وجهها الى الرئيس نيابة عن المجموعة العربية في جنيف يرجو فيها ادراج اللغة العربية لغة عمل للجنة التنفيذية . وبعد ذلك ، اقترح ممثل نيكاراغوا ، مؤيدا من غالبية ممثلي دول أمريكا اللاتينية ، ادراج اللغة الاسبانية لغة عمل للجنة ، واقترح أيضا ممثل الصين ادراج اللغة الصينية لغة عمل للجنة . وبناء على اقتراح من الرئيس ، وافقت اللجنة على المقرر التالي :

مقـرر اللجنـة

١١٣ - ان اللجنة التنفيذيـة

اذ أحاطت علما بالرسالة المؤرخة في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ والموقعة من الممثل الدائم للمغرب نيابة عن المجموعة العربية في جنيف التي يقترح فيها ادراج اللغة العربية لغة عمل للجنة التنفيذية ، وباقتراحيّ ممثليّ نيكارغوا والصين أيضا المتعلقين بادراج اللغة الاسبانية واللغة الصينية كلغتي عمل للجنة التنفيذية ،

رجت من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تنظر ، بالتعاون مع الأمم المتحدة ، في الآثار ذات الصلة فيما يتعلق بالسوفيات والميزانية وتقديم تقرير عن تلك الآثار الى اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثلاثين .

الحواشـي

(١) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، رقم ٢٥٥٤ ، ص ١٣٧ .

(٢) المرجع نفسه ، المجلد ٦٠٦ ، رقم ٥٧٩١ ، ص ٢٦٧ .

(٣) المعقود في جنيف في ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٩ . للاطلاع على تقرير الأمين العام ، انظر الوثيقة A/34/627 و Corr.1 .

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ (A/37/12) ، الفقرات ٨ الى ٧٢ .

(٥) المرجع نفسه ، الفقرة ٧١ .

(٦) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٥ هاء (A/36/5/Add.5) .

Digitized by UNOG Library

مرفق

بيان افتتاحي أدلى به مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أمام اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها الثالثة والثلاثين ، ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢

١ — سيدي الرئيس ، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أهنئكم بكل حرارة على انتخابكم رئيسا لدورة اللجنة التنفيذية هذه . واني لعلى ثقة من أننا باشرافكم سنحظى بدورة بنّاءة ، وأتطلع للتعاون الوثيق معكم ، وكذلك مع نائب الرئيس والمقرر الموقرين ، اللذين أهنئهما أيضا . واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن عميق تقديري للرئيس وللمكتب اللذين انتهت ولايتهما وذلك لاسهاماتهما القيمة طوال السنة .

٢ — ان الجزء الرئيسي من بياني الاستهلالي ، بمناسبة دوراتنا السنوية ، يهدف عادة الى تعريفكم بأحدث التفاصيل عن حالة اللاجئين على نطاق العالم . أما اليوم فسأفعل غير ذلك . وفي الحقيقة ، أعتقد أن هذه الجوانب قد شملتها الوثائق التي وضعت بين يدي أعضاء اللجنة التنفيذية من أجل الدورة وطوال السنة . وفي تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن أنشطة المساعدة ، الذي نسميه احيانا " الكتاب " ، ستجدون من التفاصيل أكثر مما ورد في السنوات الماضية — سواء التفاصيل العالمية أو المتعلقة بكل بلد على حدة — كما ستجدون جداول وأرقاما . وقد عقدنا أيضا جلسات غير رسمية ووزعنا وثائق على فترات منتظمة في اطار ترتيبات تدفق المعلومات.

٣ — ومما أنني اعتقد أن عرض لمحة عامة ، سيكون من قبيل التكرار ، فانني أشعر أن من الأفضل أن أطلعكم على بعض أفكارنا واهتماماتنا — وكأننا نفكر بصوت عال — ثم أطلب منكم في المناقشة اللاحقة أن تساعدونا بتعليقاتكم وتحليلكم واستنتاجاتكم .

٤ — سيدي الرئيس ، بينما نحاول أن نكون أمناء لولايتنا وللتوصيات والمقررات التي صاغتها اللجنة التنفيذية والجمعية العامة ، من واجبنا أن نحوّل المبادئ والمفاهيم الى تطبيق وعمل يومي . وعندما نقوم بذلك نواجه عددا من المشاكل .

٥ — ولذلك ، دعوني أطرق بعض القضايا التي جرى بحثها في المفوضية اسبوعا بعد اسبوع ، والتي كثيرا ما بحثت أيضا مع أعضاء اللجنة التنفيذية .

٦ — فمن الواضح أن حالة اللاجئين في العالم اليوم تختلف عما كانت عليه منذ عشرين أو ثلاثين عاما .

٧ — وهي تختلف من الناحية الجغرافية ، نظرا لأن اللاجئين بعد الحرب العالمية الثانية كان معظمهم لاجئين أوروبيين بينما مشكلة اللاجئين اليوم تشمل جميع القارات .

Digitized by UNOG Library

٨ — وهي تختلف في النهج الذى يتطلبه " حجم اللاجئين في كل حالة " وهذه عبارة بشعة كثيرا ما نستخدمها . فقد كان الاهتمام في السنوات التي خلت موجها بدرجة أكبر كثيرا الى أفراد أو مجموعات صغيرة من اللاجئين . أما اليوم ، ففي الكثير من الحالات يصل اللاجئون الى بلد ما بأعداد كبيرة ، تكون غالبا مجموعات تضم عشرات أو مئات الألوف .

٩ — فحالة اللاجئين تختلف من حيث أن بلدان اللجوء الأوروبية كانت تستطيع عادة أن تستوعب طالبي اللجوء بمساعدة مادية صغيرة نسبيا من المجتمع الدولي . أما اليوم فمعظم اللاجئين موجودون في بلدان نامية ، غالبا ما تكون أقل البلدان نموا . والبلدان المستقبلة للاجئين لا تستطيع أن تتحمل العبء الثقيل دون مساعدة دولية كبيرة . ومن هنا تنشأ مجموعة من القضايا المعقدة .

١٠ — وقبل ثلاثين عاما كان واجب المفوضية فضلا عن مهمتها الأعم وهي تعزيز حقوق اللاجئين — هو تقديم الحماية لأفراد أو لأسر مفردة ، ومساعدتهم ، الى مدى محدود على التغلب على الصاعب الاقتصادية والاجتماعية . أما اليوم ، فبينما تظل مهمة الحماية أساسية ، بلغت وظيفة المساعدة حجما كبيرا : فنحن نساعد أعدادا كبيرة من اللاجئين في جميع أنحاء العالم ، أولا من أجل البقاء ، وكذلك كي يصلوا درجة الاكتفاء الذاتي .

١١ — فعندما تدرسون تطور العمل المتعلق باللاجئين ، تجدون أنفسكم غالبا في مجموعة من الحالات الغامضة الحدود . أين الخط الذى يفصل بين اللاجئ وغير اللاجئ ؟ وما هو الفرق بين المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تفرضها حالة وجود لاجئين والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية للبلد المستقبل لهم بشكل عام ؟ وما هو الحد الفاصل بين المساعدة الانسانية للاجئين والتنمية ؟ وبين العمل السياسي والعمل الانساني ؟ان الجواب يكون واضحا في بعض الحالات . وفي حالات أخرى ، نجد أنفسنا على الحد الفاصل ، وهنا تنشأ معظم المشاكل . ومن المعروف جيدا انك عندما تكون في أرضك تستطيع أن تعالج المشاكل وفق مبادئ وتوجيهات قائمة ؛ لكنك متى وصلت الى حافة أرضك ، تنشأ التعقيدات .

١٢ — ان الحالة التي نواجهها اليوم تثير عددا من الأسئلة ، درسناها مع أعضاء اللجنة التنفيذية — ويحضرني بصورة خاصة تبادل الآراء غير الرسمي الذى دار بيننا في أيار/مايو .

١٣ — أولا ، هناك سؤال نسمعه كثيرا : من هو اللاجئ ؟ او بشكل أعم ، من هو " الشخص الذى يكون مثار اهتمام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين " ؟ وترد الاجابات في النظام الأساسي للمفوضية ، وفي اتفاقية عام ١٩٥١ ، وصكوك قانونية دولية أخرى ، كما ترد في القرارات المتصلة بمسائل اللاجئين في الجمعية العامة للأمم المتحدة . وتتبعا لهذا الخط ، من الواضح لي أن الشخص الذى يكون مثار اهتمام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هو ، من حيث المبدأ ، شخص خارج بلده . ولا يقع المشردون داخليا ضمن نطاقنا الا في حالات خاصة . ويقترن ذلك عادة بمشكلة لاجئين حقيقية أو بعملية اعادة الى الوطن ، حين يطلب من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على وجه التحديد أن تتصرف وفقا لذلك . ولكن لا يمكن أن يعتبر جميع من هم خارج بلادهم مثار اهتمام المفوضية . فالمهاجرون لأسباب اقتصادية والعمال الأجانب ليسوا

Digitized by UNOG Library

بالطبع ، مهاجرين بمعنى الكلمة . فهم خارج بلادهم ، لكنهم يستطيعون طلب الحماية من سلطاتهم الدبلوماسية والقنصلية ، ويستطيعون العودة . ومع ذلك ، ففي عدد كبير من الحالات يصعب اجراء هذا التمييز . لقد وجدت دوما أمثلة لحالات تقع على الحد الفاصل ، لكن الوضع ازداد تعقدا . واليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، يغادر الناس بلادهم لعدد من الأسباب ، كثيرا جدا ما تكون متشابكة بشكل دقيق بحيث لا يكون من السهل دوما تبيّن العوامل الرئيسية .

١٤ — وللاستجابة لهذه الحقائق الجديدة ، أدخلت الجمعية العامة ، في قراراتها عن اللاجئين منذ عام ١٩٧٥ ، مفهوم " المشردين " الذى كان قد استعمل في ظروف أخرى تتصل بالحرب العالمية الثانية . وهكذا ، فبالاضافة الى اللاجئين في اطار تسميات نظام المفوضية الأساسي ، تهتم المفوضية بالأشخاص الذين يقتلعون من جذورهم ويصبحون في حالات تشبه حالة اللاجئين .

١٥ — ان خلفية هذه الحالات ، التي تعزى الى الكوارث التي يسببها البشر ، قد تكون صراعا دوليا ، أو حربا أهلية ، أو أشكالا مختلفة من عدم الاستقرار داخل بلد المنشأ . وهنا أيضا نطأ الخط الفاصل بين المفاهيم والتعاريف . ففي هذه المشاكل الانسانية ، الغاصة بالفروق الطفيفة ، يصعب اعطاء جواب شامل محدد . فالحالات ليست على الاطلاق متشابهة كل التشابه . وقد أظهرت الخبرة أن ثمة ضرورة ، في اطار ولايتنا ، الى نهج عملي . ولكي نتصرف فان ما يواجهنا هو عوامل معينة كوجود حالة أشبه بحالة لاجئين ، وحاجة انسانية حقيقية ، وطلب من الحكومات .

١٦ — وقد تعطى لمجموعة أخرى من الأسئلة مكانة الصدارة : أين يقع الحد الفاصل بين العمل الانساني المقدم للاجئين والمساعدة الانمائية المقدمة لبلد ما ؟

١٧ — من الواضح تماما أنه ينبغي ألّا تشترك المفوضية في الجهود الانمائية لبلد نام . فهذه الجهود ضرورية ، بل هي في الحقيقة لا يمكن الاستغناء عنها ، الّا أنها ليست من مهام المفوضية . وكما أن المفوض السامي ليس وزيرا عالميا للشؤون الاجتماعية ، أو للتعليم ، أو للصحة ، فانه ليس وزيرا للتنمية . انه المفوض السامي لشؤون اللاجئين . ولهذا يجب عليه أن يتصرف عندما يصل اللاجئون الى بلد نام بأعداد كبيرة . ويرى موظفونا في الميدان أن هذا الأمر ضرورة فورية . اذ كيف يمكن ألّا نحاول أن نمد يد المساعدة ؟ان المسألة ليست مسألة قواعد أو تعاريف أو فقرات ، بل مسألة أن تقوم بما تستطيع — وبما يجب عليك — في حالة طارئة .

١٨ — ففي مرحلة الطوارئ يجب مد يد المعونة الى اللاجئين على أفضل نحو ممكن . وقد قامت وحدة الطوارئ التابعة للمفوضية باعداد دليل للطوارئ ليكون مرشدا عمليا ، ووزعته على جميع مكاتبنا الميدانية وكذلك على العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية التي تشارك في الجهود المبذولة أثناء مرحلة الطوارئ . وهذه المرحلة مليئة بالعقبات . فاللاجئون يأتون في كثير من الأحيان الى مناطق ، أو يضطرون لأن يوضعوا لأسباب مختلفة وجيهة في مناطق ، تندر فيها الموارد أو ، في الحقيقة ، لا توجد . وعلى مر السنين كانت هناك أمثلة عديدة لمواقع أو مستوطنات لاجئين لا يوجد فيها ماء للشرب . وكان لابد من حفر الآبار أو جلب الماء الى المستوطنة بناقلة صهاريج أو بصندل . ومن السهل ادراك معنى ذلك من حيث الصعوبات العملية والمشاكل

Digitized by UNOG Library

السوقية والاحتياجات المالية . وكان لابد من تقديم الطعام بمساعدة برنامج الأغذية العالمي ، أو الاتحاد الاقتصادي الأوروبي أو بواسطة المساعدة الثنائية . وبعد أن تصل المعونة الى أقرب ميناء ، كان لابد في غالب الأحيان من نقلها مسافات طويلة ، تتجاوز أحيانا ٢٠٠٠ كم. وينطبق الأمر ذاته ،بالطبع ، على الخيام والأدوية واللوازم الأخرى . وهكذا ، من حيث أنها اغاثة طوارئ : نعم . الا أن بعض التدابير الضرورية ، ونحن في مرحلة الطوارئ ، قد يكون لها معنى انمائيا . ولأضرب لكم بعض الأمثلة .

١٩ — توضع مجموعة من اللاجئين في منطقة يكون فيها النهر المصدر الوحيد لماء الشرب . وماء النهر موبوء وملوث ومن غير المقبول ألا نحاول انشاء محطة للتنقية ومولد للمضخات وصهاريج للماء وشبكة للتوزيع ، اما بناقلات صهاريج الماء أو بخط من الأنابيب يمكن أخذ الماء منه بالصنابير .فضلا عن الفائدة والراحة الكبيرتين اللتين تجلبهما هذه المنشأة للأفراد المعنيين ، وهو الاعتبار الأول بالطبع ، نستطيع أن نقول — بعبارة فيها شيء من السخرية — أن التكاليف الجارية للشبكة لا تذكر اذا ما قورنت بكلفة ما يلزم من الأدوية والعلاج لمكافحة الأمراض الناتجة عن شرب الماء الملوث . والاستثمار الأولي يحتاج بالطبع لأموال . وكل منا سيوافق على أن الأموال تنفق على نحو سليم . ولكن هل هذه المنشأة " مساعدة انمائية " ؟ لأن من الواضح أن السكان المحليين قد يستفيدون كذلك من محطة التنقية .

٢٠ — مثال آخر : لخدمة السكان اللاجئين ، نحتاج الى انشاء مستوصف أو أكثر يحتوي على بعض الأدوية الأساسية اليومية . ويكون هذا المستوصف في كثير من الأحيان شديد البساطة كوخا ذا سقف من القش وبه خزانة وبعض الرفوف . وهو مفيد أيضا للسكان المحليين ، فضلا عن أنه ضروري ، اذ يوفر عنصرا من المعونة الغوثية يمثل الحد الأدنى تماما . ولكن هل تعتبر هذه المستوصفات مساعدة انمائية ؟

٢١ — ويصبح للسؤال معنى أكبر حينما ننظر في التدابير التي تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي للاجئين . وفي الحقيقة ، فاننا نرى أن مهمتنا لا تقتصر فقط على مساعدة الناس على البقاء ،بل تتعداها لمساعدتهم على الوصول الى حل دائم (كما هو مذكور في النظام الأساسي للمفوضية) . فمنذ اللحظة الأولى لنشوء حالة جديدة من حالات اللاجئين يجب أن نضمن أن يتغلب اللاجئون على الحالة الطارئة ويتجهوا بعدها الى تحقيق حل دائم . هل يمكن للاجئين أن يعودوا بمحض ارادتهم الحرة ؟أو هل نستطيع مساعدتهم على الاستيطان حيث هم فيصبحون بهذه الطريقة قادرين على اعالة أنفسهم ؟ ذلك أننا اذا انسحبنا فورا بعد مرحلة طارئة فان اللاجئين ، في حالات عديدة ، سينزلقون عائدين الى حالة خطيرة — ربما تكون حالة من حالات الطوارئ .

Digitized by UNOG Library

٢٢ - وهكذا ، فعند التخطيط لبرامجنا ، نحاول ان نعطي وزنا متزايدا في كل حالة للعناصر التي تهدف الى الأخذ بيد اللاجئين الى مستوى يستطيعون فيه رعاية أنفسهم . وفي هذا المسعى ، هل يمكن للمفوض السامي أن يطلب من وكالات أخرى ان تتحمل مسؤولية ما يقترب من مجال التنمية ؟ ومهما كنا نود ان يكون هذا الأمر سهلا ، فهو من الناحية العملية ليس كذلك . وبالطبع نحن نعمل بشكل وثيق كلما كان ذلك ممكنا ، مع وكالات الامم المتحدة والوكالات غير الحكومية التي لا يمكن الاستغناء عنها في عملنا . ويمكنكم ان تجدوا في الوثيقة الخاصة بأنشطة المساعدة العديد من الأمثلة لهذا التعاون . ومع ذلك ، فالحالة المعتادة هي ان الوكالات الأخرى التي تمنحنا مساعدتها القيمّة تواجه صعوبات عندما يتعلق الامر بتولي عمليات بكاملها . فهي مثقلة بالأعباء ، ولديها مهامها التي يجب ان تؤديها ، أو وضعت لنفسها اجراءات لا تتوافق دوما مع طابع الاستعجال الذى تتسم به حالة اللاجئين . وهكذا اذا لم تقدم المفوضية المساعدة للاجئين - او تعبئ المساعدة لهم - فانهم في كثير من الأحيان لن يتلقوا أية مساعدة على الاطلاق .

٢٣ - ودعوني اضيف اننا اذا طلبنا من بلد مستقبل أن يستوعب منطقة من مناطق اللاجئين أو مجموعة من اللاجئين في برنامجه الانمائي فاننا نتلقى في كثير من الأحيان جوابا - وجيها حقا - مفاده ان الحكومة مستعدة لاستقبال اللاجئين ، وتوفير الارض لهم ، والسماح لهم بالاستفادة من المرافق الادارية والهياكل الأساسية القائمة ، ولكنها لا يمكن ان تخصص للاجئين جزءا من مواردها الانمائية التي هي بحاجة ماسة لها . " لقد قدموا من الخارج ، وفتحنا لهم أبوابنا ويستطيعون البقاء " . ولكن لابد من استكمال البلدان الأخرى - المجتمع الدولي - لجهود البلدان المستقبلة .

٢٤ - والخلاصة ان العملية المؤدية الى ادماج اللاجئين ليست مجرد سلسلة متوالية من المراحل - هي الاغاثة والاكتفاء الذاتي والتنمية - تستطيع المفوضية فيها ان تنسحب تدريجيا وتسلّم واجباتها الى غيرها عند نقطة محددة .

٢٥ - فمن السهل ان تتداخل هذه المراحل ، ويجب في بعض الاحيان ان تتخذ في المراحل المبكرة لعملية الاغاثة تدابير تعتبر انمائية - كما في حالة انعدام الماء في موقع للاجئين . وفي جميع المراحل ، يجب كذلك اتخاذ تدابير تعزيزية لكي يلقى التقدم المحرز اقل قدر ممكن من الاعاقة بفعل الاحداث الخارجية . وفي اثناء العملية بكاملها ، تجب دعوة منظمات اخرى - من داخل منظومة الامم المتحدة أو من خارجها - لتقديم يد المعونة حسب ولاياتها واجراءاتها وامكانياتها الفعلية . ويصح هذا بدءا من الاغاثة في حالة الطوارئ - وبرنامج الاغذية العالمي مثال واضح لذلك - وانتهاء بالتنمية . ولا تتردد المفوضية في ان تسلم المهمة للآخرين ، كلما كان ذلك مناسبا وممكنا ، في محاولة منها لقصر نفسها على الأنشطة التي تجعل الظروف تدخلها فيها أمرا حتميا .

٢٦ - والتفت الآن الى جانب أساسي من عملنا : وهو طابعه غير السياسي على الاطلاق . وهذا الأمر ايضا يشبه المشي على حبل مشدود . فمشاكل اللاجئين هي بحكم تعريفها مشاكل سياسية ، ولكن من المؤكد - بل وفي الواقع سبب وجودنا - ان مساعدة اللاجئين انسانية وغير

Digitized by UNOG Library

سياسية . فنحن نساعد اللاجئين ليصبحوا مكتفين ذاتيا ، لكننا لا ندعمهم في كفاحهم السياسي ان كانوا منخرطين في مثل هذا الكفاح . وقد يكون رأينا الشخصي انهم مائة في المائة على حق ، ولكننا بوصفنا منظمة من منظمات الامم المتحدة لا نستطيع ان ننحاز ، وينبغي الا ننحاز ، أو ان نكون طرفا في أى نزاع سياسي . وفي احيان كثيرة تحاول الحكومات ، أو الحركات ، أو المنظمات الخاصة الاستعانة بالمفوضية في جهد سياسي ، أو تطلب الينا ان ندعمها ، ولو فقط باستخدام اسمنا في حملة . ولكن الجواب يجب ان يكون دوما - وسوف يكون دوما - " لا " .

٢٧ - ولا تستطيع المفوضية ، ولا ينبغي لها ، ان تعالج أيا مما يسمى " الاسباب الجذرية " . ففي كثير من الحالات يكون سبب مشكلة اللاجئين واضحا . ومن المهم ايضا ان يبذل المجتمع الدولي اقصى ما في وسعه في محاولة ازالة هذه الاسباب . لكن ليس للمفوضية ان تحاول حل هذه المشاكل من جذورها . وليس ذلك لأننا نخاف ان نحتج على حكومة ما ، أو نعارض الحكام . ففي الحقيقة ، نضطر في بعض الأحيان ان نفعل ذلك لحماية حقوق اللاجئين . لكن المفوض السامي يجب ان يبقى خارج اى صراع سياسي . واذا لم يفعل ذلك ، فهو بالتأكيد سيحظى بالمديح والتأييد من بعض الأوساط - على الأقل مؤقتا - ولكن في الوقت ذاته ، سوف توصد في وجهه ابواب كثيرة ، وسوف يعاق في المهمة التي يقصد منه ان يؤديها .

٢٨ - سيدى الرئيس ، لقد طرقت بعض القضايا المتصلة بالمفوضية وشرحت جانبا من تفكيرنا لاعضاء اللجنة التنفيذية . ومن الواضح ان المشاكل والمسائل والصعوبات والمنجزات التي اتحدث عنها مشتركة بيننا .

٢٩ - ان عمل المفوضية ليس مسؤولية موظفيها فقط . ففي الواقع أن المسؤولية مسؤوليتكم ايضا . فعندما ينجح العمل يصبح مصدر سعادة لكم ، وعندما تكون لدينا صعوبات يكون ذلك امرا يهمكم . فبذل الجهود لمساعدة اللاجئين هو عمل من اعمال الامم المتحدة ، والى حد بعيد ، من أعمال الامم الممثلة في اللجنة التنفيذية . فالأمم هي التي انشأت المفوضية . والامم لديها ما يلزم من الرؤية والارادة السياسية والطموح لجعل هذه الهيئة تقف على قدميها ؛ وقد كانت لديها الحكمة التي جعلتها تضع اتفاقية اصبحت ٩٣ دولة من جميع القارات اطرافا فيها ؛ وقد منحت الامم المفوضية نظاما اساسيا وولاية ثبت جدوى كل منهما على مر السنين وخلال التغيرات والاضطرابات . وقد نشأ العديد من المشاكل ؛ وتغيرت الخلفية كلها في ثلاثين عاما ، واصبحت بلدان كثيرة حرة ومستقلة . وسنة بعد سنة ، اصبح اللاجئون يحتاجون لا للعطف فحسب ، بل ايضا للحفاوة والترحيب والديار والسخاء المالي ، لأن الاحتياجات ازدادت من ملايين قليلة من الدولارات الى مئات الملايين من الدولارات سنويا . ولكن الاحتياجات تم توفيرها دوما ، وكانت الامم متحدة في عزمها على الابقاء على هذه المهمة الانسانية ودعمها . وسنة بعد سنة ، تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرير المفوض السامي دون تصويت ؛ وينتخب المفوض السامي بالاجماع ؛ واصبحت القاعدة الدائمة في اللجنة التنفيذية ، التي يحرص اعضاؤها على الالتزام بها هي عدم اجراء اى تصويت وتراجعت دائما الخلافات السياسية ، رغم انها حقيقية وحيوية ، امام الاعتقاد بأن الجميع ينبغي ان يتفقوا في المهمة الانسانية وان المقررات ينبغي ان تتخذ بتوافق الآراء .

Digitized by UNOG Library

٣٠ - وهكذا ، فعند النظر في المفوضية وحالة عملنا ، اشعر بالثقة في انني ايضا اتحدث باسمكم ، وان لدينا جميعا نفس الروح والتصميم على التغلب على صعوبات هذه المهمة .

٣١ - ويبدو لي ان الامم المتحدة - وأعني جميع أمم هذه المنظمة العالمية - تستطيع ان تفخر بالعمل الانساني الذى تحقق . ويرجع الفضل لجميع الحكومات انها تجتمع فعلا ، ليس فقط لتدرس المشاكل السياسية وتنظر في الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية وتبحث عن حلول لها وتقوم بمهمة لا تنال شكرا عليها ، وهي تحقيق التوفيق في ميادين يسود فيها صراع كثير ، بل تجتمع كذلك في روح توافقية للقيام بعمل انساني وتحسين نوعية الحياة وتخفيف الاعباء عن شعوب العالم . ان الكثير من المعاناة في العالم هو نتيجة للصراعات والحروب بين الامم ، وحصيلة للظلم الاجتماعي والاقتصادى - ولكن توجد في الوقت ذاته ارادة - شاملة ، بل اجماعية - لمساعدة ضحايا الحرب والمرض والظلم . وعمل الامم المتحدة الانساني دليل على هذه الارادة .

٣٢ - ولا يصدق ذلك فقط على العمل الذى يضطلع به لصالح اللاجئين . فهناك العديد من المجالات الانسانية الأخرى التي يجدر التفكير فيها ، ولكننا هنا نركز على العمل الدولي الذى يضطلع به لحماية ومساعدة المقتلعين من جذورهم ولمساعدتهم - ان امكن ذلك - على الاستيطان وبدء حياة جديدة في أمان وكرامة .

٣٣ - ان هذا النشاط الانساني هو احد افضل الانشطة في المجتمع الدولي . لماذا ؟

٣٤ - أولا ، لأننا نتعامل مع الناس ، مع الأفراد ، مع البشر ، وبالطبع ، فاننا نتعامل ايضا مع الأرقام والاحصاءات والمشاكل المجردة والمفاهيم والفقرات والتعاريف ، الخ ؛ كل هذا ضرورى - فهو جزء من الحياة يمكن ان يرى احيانا انه لا حياة فيه وعقيم ونظرى ، لولا ادراك ان الهدف الحقيقي الذى يوحي بكل هذا النشاط هو الفرد . ومن المزايا في العمل الذى نقوم به من اجل اللاجئين ان نكون قريبين جدا من الفرد ، وان نرى الناس وقد اصبحوا يتمتعون بحماية من الطرد ، بل وينقذون في أحيان كثيرة من السجن والتعذيب والاعدام المحتمل ، وأن نرى اسرة قد اعيد لمّ شملها . ونشعر بأن كل هذا الجهد ليس كثيرا عندما نرى الأزواج والأبوين والاولاد وقد التأم شملهم وغدوا قادرين بذلك على معاودة العيش سويا ؛ وعندما نرى مجموعة من الناس انتشلت من الكرب والعوز الشديد ؛ وعندما نرى الأطفال الجائعين ذوى البطون المنتفخة والارجل التي تشبه عيدان الكبريت يستعيدون نشاطهم - وكل ذلك لأن ما يسمى بالمجتمع الدولي ، الذى يضم هيئات الامم المتحدة ، والدول منفردة ، والمنظمات الطوعية ، قد بادر الى مساعدتهم بأن أرسل الغذاء والحليب والدواء والخيام والاغطية واللوازم الأخرى .

٣٥ - ثانيا ، لأن العمل الانساني يعطي فعلا نتائج ملموسة . انني لا اقلل لحظة واحدة من شأن العمل المنجز في المحافل السياسية . فبدونه ، ألن يعاني العالم اكثر من ذلك ؟ وفي الواقع ، تتحقق نتائج في الميدان السياسي . لكن المرء في المجال الانساني الأكثر تحديدا - المتصل بصورة وثيقة بالحالة السياسية والاقتصادية في العالم ، والذى يكون في كثير من الأحيان انعكاسا للوجه السياسي للعملة نفسها - يحظى بمزية رؤية نتائج اسرع وملموسة . ففي حالات عديدة ، يستقر اللاجئون استقرارا مرضيا خارج وطنهم قبل ان تحل المشكلة السياسية

Digitized by UNOG Library

التي سببت رحيلهم . ومع ذلك ، ففي مناسبات أخرى ، يكون الحل السياسي عنصرا هاما في حل مشكلة اللاجئين . وهكذا تحل بعض الحالات التي كانت ميؤوسا منها حلا سريعا . ولدينا امثلة عديدة . ففي عام ١٩٧٨ ، ذهب ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ تقريبا الى بنغلاديش من بورما ، وظننا اننا سنجابه مشكلة طويلة - وربما غير قابلة للحل . ولكن الحكومتين توصلتا الى تفاهم ، وانفتح طريق العودة الى الوطن أمام اللاجئين ، وطلب الى المفوضية ان تدبّر هذه العودة الاختيارية الى الوطن . واليوم ، عادوا جميعا الى بلادهم ، وازيلت جميع المخيمات التي اقمناها في بنغلاديش ، واغلق مكتبنا في داكا .

٣٦ - وعندما تسلمت مهام منصب المفوض السامي في كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ ، كانت أول رحلة لي الى افريقيا . وقد أردت بصورة خاصة ان ازور مخيمات اللاجئين واجتمع بالسلطات في البلدان المحيطة برودييسيا ، التي اصبحت الآن زمبابوى . فقمت بزيارة موزامبيق وليسوتو وسوازيلند وبوتسوانا وزامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة . وفي ذلك الوقت قدّرنا ان هناك حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ لاجئ من روديسيا . لذلك فقد كانت تجربة عظيمة لي ان احضر احتفالات الاستقلال في زمبابوى في نيسان/ابريل ١٩٨٠ . واليوم تمت اعادة جميع اللاجئين الى وطنهم .

٣٧ - وقبل اربعة اسابيع قمت بزيارة جمهورية الكاميرون المتحدة . واجتمعت بعدة مئات من اللاجئين - كان بعضهم طلابا في ناميبيا ، وكانت مجموعة صغيرة من تشاد لاتزال هناك . ومع ذلك ، فقبل أقل من عام واحد ، كان أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ نسمة - عادوا الان الى وطنهم - قد لجاوا من تشاد الى الكاميرون ، البلد الذى استقبلهم بحفاوة وصداقة حارة واخوّة . وقد عادت بعض المجموعات المتبقية الى تشاد مؤخرا ، وسوف تقدم لهم المساعدة هناك ليعودوا الى حياتهم الكريمة في وطنهم .

٣٨ - ثالثا ، مما يثلج الصدر ايضا ان نلاحظ ان الدور الانساني غير السياسي للمفوضية مقبول ومعترف به في جميع الأوساط . فعندما يتعلق الامر بعمل الامم المتحدة الانساني ، تتخذ الامم ، أو على الاقل تتفق على التقليل من خلافاتها السياسية الى الحد الأدنى من اجل القضية الانسانية . فهناك في الحقيقة ارادة سياسية لحماية الأفراد . فان بحثنا عن وميض أمل في حالة قاتمة نجده هنا .

٣٩ - سيدى الرئيس ، لقد وجه الىّ سؤال عما اتوقع من هذه الدورة للجنة التنفيذية . وفي الاجابة دعوني اقول شيئين : أولا ، آمل واتوقع ان تؤدى مداولات هذا الاجتماع الى توصية واضحة بأن تبقى ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دون تغيير . ففي رأيي ان تغيير هذه الولاية سيلحق ضررا كبيرا بالعمل المتعلق باللاجئين . لقد ثبت ان الولاية جيدة ومفيدة ومرنة في عدد كثيرا جدا من الحالات على مر السنين ؛ فقد كانت اساسا متينا يبنى عليه . فالجمعية العامة عدّلت الهيكل ليناسب الحالات المتغيرة ، ولكن الاساس بقى دون ان يمس . ولم تكن الولاية في يوم من الأيام عقبة لنا ولا عائقا في خدمة قضية اللاجئين . لقد كانت ، على العكس ، قوة نستند عليها وأساسا تعترف به دول كثيرة منذ سنوات عديدة .

٤٠ - ثانيا ، آمل ان يكون واضحا بعد هذه الدورة ، كما كان الأمر مرات عديدة جدا في

Digitized by UNOG Library

السنوات السابقة ، أننا - في اللجنة التنفيذية ، وفي المفوضية - لا نتعب . اذ اننا " لا نتعب في تعاطفنا " . فنحن على جبهة العمل الانساني لا نزال مستعدين للوفاء بالتزاماتنا . فنحن ملتزمون بقضية اللاجئين ، وبأن نحميهم ، وأن نسرع الى انقاذهم ، وان نساعدهم على استعادة كرامتهم . ان عمل الأمم المتحدة - المفوضية - بالنسبة لكثير من اللاجئين في العالم هو بالضبط الأمل الوحيد . فلا تدعونا نخذلهم .

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИИ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 00600 29091—November 1982—550
GA/OR/37, Suppl. 12A

Digitized by UNOG Library